



مجموعة من الباحثين

أمريكا اللاتينية
التقرير السياسي
للعام 2016

تنسيق د. محسن منجيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أمريكا اللاتينية : التقرير السياسي للعام 2016

مجموعة من الباحثين

الطبعة: 2017

الإيداع القانوني: 2017MO0036

ردمك: 978-9954-9662-0-4

الإخراج الفني: Mac Sup

الطباعة: مكتبة قرطبة-وجدة

المحتويات

- تقديم
- موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية
د. محسن منجيد 7
- المستقبل السياسي في كولومبيا بعد توقيع اتفاق السلام
د.محمد بوبوش 19
- الوضع السياسي في فنزويلا بعد فوز المعارضة في الانتخابات التشريعية
د.محمد شكراد 29
- الأهمية الجيو-سياسية للمشاريع العملاقة في أمريكا اللاتينية
د. حمدي أعمر حداد 36
- الأداء الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2016
أحمد بنصالح الصالحي 47
- كرونولوجيا مختارة لأهم الأحداث السياسية في أمريكا اللاتينية سنة
2016 57
- الاستحقاقات الانتخابية في دول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2017 60

تقديم

شكلت 2016 سنة البحث عن السلام بامتياز في أمريكا اللاتينية. فقد شدت المنطقة أنظار العالم لتتبع المراحل الأخيرة من مسلسل السلام بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية المعروفة بالفارك.

فبعد أربع سنوات من المفاوضات في هافانا، اتفقت الحكومة الكولومبية بقيادة خوان مانويل سانتوس وحركة الفارك بقيادة رودريكو لوندونيو المعروف بتيموشنكو على إنهاء نصف قرن من النزاع المسلح بشكل سلمي ونهائي. وفي جو احتفالي كبير بحضور عدة رؤساء دول وشخصيات دولية تم التوقيع بمدينة كارتخينا الكولومبية على اتفاق السلام بين كلا الطرفين قبل عرضه على الاستفتاء الشعبي.

توقفت في مرحلة أولى الاحتفالات في كولومبيا بعد صدور نتائج الاستفتاء برفض الكولومبيين لبنود هذا الاتفاق خاصة تلك التي تعفي أعضاء الفارك من المحاكمة وتمنحهم مقاعد مباشرة داخل البرلمان، لكن مسلسل السلام لم يتوقف نهائيا. فقد أطلق الرئيس سانتوس مفاوضات جديدة وموسعة مع متمردي الفارك بعد إشراك ممثلي الحركة الرفضة للاتفاق التي يتزعمها الرئيس السابق أوريببي.

وبشكل مفاجئ أعلنت مختلف الأطراف في فترة وجيزة عن التوصل إلى صيغة معدلة لاتفاق السلام، وبعد التوقيع عليه رسميا في العاصمة كولومبيا، عرض الاتفاق الجديد هذه المرة على ممثلي الشعب في غرفتي البرلمان عوض الاستفتاء الشعبي العام. جرت المصادقة على الاتفاق داخل مجلسي النواب والشيوخ في أقل من أسبوع، وتطبيقا لمقتضيات السلام ينتظر في المرحلة الأولى أن يسلم مقاتلي الفارك أسلحتهم لمراقبين خاصين من منظمة الأمم المتحدة خلال النصف الأول من سنة 2017.

ويعتبر حصول الرئيس الكولومبي على جائزة نوبل للسلام تشجيعاً شخصياً له ولحكومته من أجل البحث عن سلام شامل في البلاد من خلال الدخول في مفاوضات جديدة مع حركة تمردية أخرى في البلاد وهي جيش التحرير الوطني.

وبينما كانت كولومبيا تبحث عن السلام والاستقرار، عاشت البرازيل خلال هذه السنة فترة حرجة من الصراع السياسي، فقد اتخذ البرلمان البرازيلي قراراً بعزل الرئيسة ديلما روسيف من منصبها في 31 غشت بدعوى تلاعبها في مالية الدولة. وإن كان هذا العزل قد جرى طبقاً للمساطر المنصوص عليها في الدستور إلا أن المحاكمة التي تعرضت لها روسيف تدخل في إطار المناورات السياسية التي قادها نائب الرئيسة ميشيل تامر زعيم حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية. فقد تسلم هذا الأخير رئاسة البرازيل بعد عزل روسيف إلى غاية سنة 2018 تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة. وإن كان عزل الرئيسة السابقة قد أنهى فترة حكم حزب العمال اليساري في البرازيل التي دامت 13 سنة لكنه لم يمهأ أزمة الحكامة ومظاهر الفساد المستشرية بين النخبة السياسية. وما زالت قضايا الفساد المعروضة على القضاء تطيح بشخصيات سياسية بارزة كإدواردو كونها الذي كان يترأس مجلس النواب البرازيلي عندما تم عزل ديلما روسيف من منصبها. لم تلق التدابير الجديدة التي اتخذها الرئيس تامر من أجل النهوض بالوضع الاقتصادي للبرازيل ترحيباً من طرف فئات عريضة من المجتمع، حيث تخشى الطبقة الوسطى من تراجع مكتسباتها الاجتماعية. لكن في المقابل ترجع المؤشرات المستقبلية تعافي اقتصاد البرازيل كأحد أبرز الدول الصاعدة.

على مستوى آخر، حمل انتخاب دونالد ترامب كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية شكوكا عميقة حول مستقبل علاقات واشنطن مع دول القارة الأمريكية، إذ تعتبر السياسة الخارجية للرئيس المنتخب نحو أمريكا اللاتينية لغزا محيرا. فبالنسبة للعلاقات مع المكسيك خلق ترامب هلعاً لدى الملايين من المكسيكيين وغيرهم من المهاجرين غير الشرعيين. فقد أشار إلى ضرورة ترحيلهم وتقوية الجدار الفاصل على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. وعلى المستوى الاقتصادي تحدث ترامب عن إعادة التفاوض حول اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروف بالنافتا الذي يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

أما بالنسبة لكوبا فقد عبر ترامب في بداية حملته الانتخابية عن ترحيبه بمبادرة خلفه باراك أوباما بالانفتاح على هافانا، لكنه تراجع عن موقفه بعد ذلك ووعد بوقف التطبيع حتى تصبح كوبا دولة ديمقراطية، ولم يتوان كذلك في وصف قائدة الثورة الكوبية فيديل كاسترو بعد إعلان وفاته بالديكتاتور الوحشي.

وقد جاء تقرير أمريكا اللاتينية للعام 2016 للمساهمة في تقريب الباحث والمهتم العربي من الوضع السياسي والاقتصادي في هذه المنطقة. ففي الجزء السياسي يقدم التقرير دراستين حول الوضع الداخلي في فنزويلا ومستقبل السلام في كولومبيا، كما يضم التقرير قراءة جيو-سياسية للمشاريع العملاقة في أمريكا اللاتينية كشق قناة نيكاراغوا الكبرى وبناء مفاعل نووي في بوليفيا. وفي الجزء الاقتصادي يعرض التقرير حصيلة الأداء الاقتصادي لمختلف دول أمريكا اللاتينية خلال السنة.

كما يقدم تقرير سنة 2016 تحليلاً مركزاً لوضعية العلاقات السياسية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية كعصارة سنوات من تتبع الممارسة الدبلوماسية الخارجية للمغرب إزاء هذه المنطقة من العالم.

موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية

د. محسن منجيد*

شكلت نهاية سبعينيات القرن الماضي منعطفًا مهمًا في تاريخ العلاقات بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية، فقد أدت مواقف هذه الدول الداعمة لأطروحة البوليزاريو من قضية الصحراء إلى تغيير أولويات السياسة الخارجية المغربية، فأصبحت هذه القضية تشكل محور العمل الدبلوماسي المغربي في المنطقة. والملاحظ أن المغرب قد تجاوز سياسة الكرسي الفارغ التي طبعت علاقاته مع دول المنطقة خلال فترة حكم الملك الراحل الحسن الثاني، مقابل سياسة الانفتاح والاحتواء للدفاع عن المصالح الإستراتيجية منذ صعود الملك محمد السادس سدة الحكم. ورغم رفع مستوى الحضور الدبلوماسي في أمريكا اللاتينية فإن هشاشة علاقات المغرب مع دول المنطقة تظل السمة الغالبة، وتطرح بشكل واضح كلما قامت إحدى الدول بعد تجميدها لعلاقاتها مع البوليزاريو إلى فتح قنوات التواصل الدبلوماسي معه مرة أخرى.

وأمام شساعة الفضاء الجغرافي الذي يتطلب تغطية دبلوماسية مستمرة داخل أمريكا اللاتينية، طور المغرب خطة سياسية جديدة أكثر نجاعة نحو المنطقة. وتقوم هذه الخطة على أساس تركيز الجهود الدبلوماسية من جهة على الدول التي تنتخب لولوج مجلس الأمن الدولي بصفة عضو غير دائم، ومن جهة أخرى على توسيع مجال سياسة الاحتواء لتشمل أكبر عدد من المنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية.

وفي إطار الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية الرامية إلى دعم المغرب ليصبح قوة صاعدة، أصبحت أمريكا اللاتينية تمثل وجهة جديدة لتنويع الشراكات الإستراتيجية للمغرب ودعم موقعه كفاعل وازن داخل القارة الإفريقية. وتأتي هذه الورقة لتحليل تطورات الجانب السياسي في علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، وإبراز أهمية هذه المنطقة في خدمة الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية المغربية.

تفاعلات قضية الصحراء المغربية في أمريكا اللاتينية

من خلال تتبع تفاعلات قضية الصحراء في أمريكا اللاتينية، يلاحظ أن علاقات المغرب مع دول المنطقة مرت بمرحلتين مختلفتين.

المرحلة الأولى:

سياسة الكرسي الفارغ أمام موجة الاعترافات بجهة البوليزاريو

انطلقت هذه المرحلة بعد ظهور أول اعتراف رسمي بالجمهورية المزعومة بين دول أمريكا اللاتينية وامتدت لعقدين من نهاية السبعينات إلى نهاية التسعينات من القرن الماضي، حيث تتابعت سلسلة الاعترافات بشكل تصاعدي يشبه تأثير الدومينو. وقد حاول الملك الراحل الحسن الثاني مواجهة هذه المرحلة منذ بدايتها بتنظيم حملات دبلوماسية مستعجلة ومكثفة تمثلت على الخصوص في تعيين مجموعة من السفراء وإرسال عدة وفود للالتقاء برؤساء دول وحكومات المنطقة من أجل التعريف بقضية الصحراء ما بين 1985 و1986¹.

غير أن تصلب مواقف هذه الدول من قضية الصحراء كان دافعا أساسيا وراء تقليص المغرب لأنشطته الدبلوماسية نحو أمريكا اللاتينية والركون إلى سياسة الكرسي الفارغ لسنوات عديدة، وهي الفترة التي استثمرها متزعمي الأطروحة الانفصالية بشكل حصري للانتشار في المنطقة والتغلغل داخل مختلف أوساط المجتمع ومؤسسات الدول.

المرحلة الثانية:

سياسة الانفتاح والاحتواء لمواجهة الاعترافات

بحلول سنة 2000 انطلقت في أمريكا اللاتينية موجة موسعة من سحب وتجميد الاعترافات بالجمهورية المزعومة شملت عشر دول واستمرت إلى غاية سنة 2005. وقد تزامنت هذه الفترة في المغرب مع صعود الملك محمد السادس

¹ محسن منجيد: علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، دار أبي رقراق 2012، ص32.

سدة الحكم وتواجد حكومة التناوب، إلى جانب تبلور رغبة سياسية خاصة في تنشيط العلاقات الدبلوماسية والانفتاح على دول أمريكا اللاتينية. وقد تكرر هذا التوجه من خلال الجولة الملكية في المنطقة ما بين نونبر ودجنبر سنة 2004 والتي شملت المكسيك والبرازيل والأرجنتين والبيرو والشيلي بالإضافة إلى جمهورية الدومينيكان.

وابتداء من سنة 2006 ظهرت حالات استثنائية من عودة بعض دول أمريكا اللاتينية إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع البوليزاريو بعد اتخاذها لقرار تجميد تلك العلاقات من قبل، وقد شملت هذه الحالات لحد الساعة أربعة دول وهي الإكوادور والسلفادور والباراغواي وبانما. وتعكس هذه الحالات هشاشة في علاقات المغرب مع بعض دول المنطقة تتضح جليا عند كل تغيير في رئاسة إحدى دول أمريكا اللاتينية. ذلك أن محطة ما بعد الانتخابات الرئاسية تعتبر وكأنها صفحة جديدة تفتح في العلاقات الثنائية بين المغرب وعدد مهم من دول المنطقة، تستدعي تعبئة ويقظة شديدتين من طرف التمثيليات الدبلوماسية المغربية في أمريكا اللاتينية.

وتعكس هذه المرحلة الثانية بشكل عام وضعية التنافس الدبلوماسي المستمر داخل أمريكا اللاتينية بين المغرب والبوليزاريو المدعوم من طرف الجزائر، كما تكشف عن وجود فرق واضح في طريقة عمل كلا الطرفين. ذلك أن الرباط في علاقتها مع دول أمريكا اللاتينية تستعمل الخطابات الرسمية وتستهدف مؤسسات الدولة عبر القنوات الدبلوماسية، بينما يعتمد الانفصاليون على الخطاب الشعبي الموجه لجمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية مما ساهم في خلق شبكات وطنية متعاطفة مع أطروحة الشعب الصحراوي المزعوم.

في إطار سياسة الاحتواء التي يقودها المغرب في المنطقة، ظهر خلال السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بفئة خاصة من دول أمريكا اللاتينية. فقد توجه تركيز الرباط نحو الدول التي تدخل مجلس الأمن الدولي لشغل مقعد عضو غير دائم

فيه. وظهرت معالم هذا الاهتمام من خلال افتتاح التمثيلية الدبلوماسية الجديدة للمغرب بغواتيمالا مطلع يناير 2013 بالتزامن مع دخولها مجلس الأمن للفترة ما بين 2013 و2014. كما رفع المغرب من مستوى تبادل الزيارات الدبلوماسية والتنسيق السياسي مع الأرجنتين والشيلي خلال مرورهما بمجلس الأمن ما بين 2013-2014 بالنسبة للأولى و2014-2015 بالنسبة للثانية. وحتى جمهورية فنزويلا المعروفة بمواقفها الداعمة للبوليفاريو لم تستثن من هذا التوجه خلال تواجدها بمجلس الأمن وشملتها زيارة من الخارجية المغربية خلال سنة 2015. وقد توجهت الأنظار بشكل كبير إلى الأوروغواي التي انتخبت بمجلس الأمن للفترة ما بين 2016 و2017، لكن يظهر أن الظرفية السياسية لم تكن تسمح بحصول أي تقدم في العلاقات الثنائية.

ومن جهة أخرى، يلاحظ تبلور موقف دبلوماسي جديد يكشف عن حصول تغير في الموقف المغربي التقليدي الراض لفتح سفارات في العواصم التي توجد بها تمثليات للبوليفاريو. فقد كانت مكسيكو العاصمة الوحيدة في أمريكا اللاتينية التي تستضيف سفارتين من الرباط والبوليفاريو، لكن قرار المغرب بالإبقاء على سفارته الجديدة في باناما رغم عودة التواصل الدبلوماسي مع البوليفاريو في هذا البلد يدعم هذا التوجه الجديد في الدبلوماسية المغربية. ويلاحظ أن هذا الموقف لا ينحصر على منطقة أمريكا اللاتينية بل يشمل كذلك القارة الإفريقية حيث توجد معازل تاريخية تدعم الأطروحة الانفصالية.

ومع فتح المغرب لسفارتين بباناما والباراغواي، وصل حاليا عدد تمثيلياته الدبلوماسية في أمريكا اللاتينية إلى عشر سفارات تغطي مختلف دول المنطقة، بالإضافة إلى سفارة تغطي منطقة الكرايب، وهو ما يجعل عدد السفارات المغربية يقارب ضعف عدد "سفارات" البوليفاريو، بحيث لا يتجاوز عدد التمثيليات الدبلوماسية لهذه الأخيرة ستة سفارات مقيمة. لكن الملاحظ أن التحرك الدبلوماسي للبوليفاريو في المنطقة يتم دعمه بشكل كبير من خلال "سفراء مكلفين بمهمة" في باقي دول المنطقة، والجميع يعمل بتنسيق مع وزير خاص بأمريكا اللاتينية¹.

¹ يتوفر البوليفاريو على تمثليات دبلوماسية مقيمة في ست دول وهي المكسيك ونيكاراغوا وباناما والأوروغواي وفنزويلا وكوبا، بالإضافة إلى سفراء مكلفين بمهام في البرازيل والأرجنتين وكولومبيا والشيلي والبيرو.

تعميق استراتيجية الاحتواء من خلال التنظيمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية

لقد امتدت سياسة الاحتواء المغربية في أمريكا اللاتينية لتشمل بشكل كبير المنظمات الإقليمية، حيث أصبح المغرب يتوفر على صفة عضو ملاحظ في العديد من المنظمات كمنظمة الدول الأمريكية (OEA) التي تضم مختلف دول القارة الأمريكية والمنظمة الإيبيرو-أمريكية (SGIBA) التي تضم جميع دول أمريكا اللاتينية إلى جانب إسبانيا والبرتغال. كما أن الحضور المغربي كلاحظ توسع ليشمل الاندماجات الاقتصادية الجهوية كمنظمة اندماج دول أمريكا الوسطى (SICA) التي تضم بانما والسلفادور والهندوراس وكوستاريكا ونيكاراغوا وغواتيمالا وجمهورية الدومينيكان وبيليز، وتحالف المحيط الهادي (AP) الذي يضم البيرو والشيلي وكولومبيا والمكسيك¹.

وتشكل كل هذه المنظمات الإقليمية فضاءات مهمة لدعم الحضور المغربي في المنطقة والدفاع عن مصالحه الإستراتيجية. ومن المرتقب أن يتسع الحضور المغربي ليشمل كذلك تجمع دول أمريكا اللاتينية والكراييب (CELAC) وتجمع دول الأنديز (CAN)، وهو ما سيعطي للمغرب وضعا متقدما في أمريكا اللاتينية مقارنة بباقي الدول العربية ودول القارة الإفريقية.

وبالنسبة لعلاقات المغرب مع تجمع السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية المعروف بالمركوسور الذي يضم البرازيل والأرجنتين إلى جانب الباراغواي والأوروغواي وفنزويلا، فإن المفاوضات بين الطرفين حول إبرام اتفاقية للتبادل الحر كما تنص على ذلك الاتفاقية الموقعة سنة 2004 بين المغرب والمركوسور يمكن أن تستأنف على المدى القريب. ذلك أن جو التفاهم السياسي الذي أصبح يطبع علاقات المغرب مع أغلب الدول الأعضاء في هذا التكتل الاقتصادي سيساهم في تجاوز الجمود الذي دخلت فيه المفاوضات منذ سنة 2008.

¹ محسن منجيد: المغرب وأمريكا اللاتينية خلال سنة 2014: تقدم سياسي ودبلوماسي مستمر، تقرير أمريكا اللاتينية لسنة 2014، ص3. متوفر على موقع المرصد www.marsadamericalatina.com

وتشكل فضاءات التعاون جنوب-جنوب فرصا دبلوماسية أخرى لاحتواء مواقف دول أمريكا اللاتينية، فالمغرب حاضر داخل منتدى رؤساء الدول العربية وأمريكا الجنوبية الذي انطلق سنة 2005 المعروف اختصارا بالأسبا-¹ ASPA إلى جانب منتدى الدول الإفريقية وأمريكا الجنوبية المعروفة بأسا-² ASA الذي أسس سنة 2006.

وعلى مستوى آخر تعرف المؤسسات التشريعية في دول أمريكا اللاتينية اختراقات مستمرة من طرف البوليزاريو وصلت إلى حد جمع التوقيعات من طرف البرلمانيين لحث الحكومات على الاعتراف بالجمهورية المزعومة كما حصل مثلا في البرازيل والشيلي المعروفتان بثبات موقفهما الرسمي الرفض لأي تدخل في هذه القضية مادامت معروضة على هيئة الأمم المتحدة.

وقد ظهر خلال السنوات الأخيرة تحرك غير مسبوق للدبلوماسية البرلمانية المغربية نحو أمريكا اللاتينية، وذلك في محاولة لاحتواء المبادرات البرلمانية السلبية حول قضية الصحراء سواء داخل المؤسسات التشريعية الوطنية أو المنظمات البرلمانية الجهوية².

تقييم مستوى العلاقات السياسية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية

يمكن تقسيم علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية اعتمادا على مواقفها من قضية الصحراء إلى أربعة مجموعات كما يبين ذلك الرسم البياني أسفله. يقدم هذا التقسيم تقييما للوضع الراهن لعلاقات المغرب مع دول المنطقة، كما يساعد على وضع استراتيجية متكاملة تسعى إلى الدفاع عن القضية الوطنية الأولى، ومواكبة الممارسة الخارجية المغربية التي تهتم بترسيخ التفاعل على أسس مادية ومشاريع تنمية ملموسة.

¹ نسبة إلى اللغة الإسبانية America del Sur Paises Arabes.

² نسبة إلى اللغة الإسبانية Africa America del Sur.

³ محسن منجيد: المغرب وأمريكا اللاتينية: الدبلوماسية البرلمانية تتحرك، تقرير أمريكا اللاتينية لسنة 2015، ص3، متوفر على موقع

يفترض في كل إستراتيجية واقعية أن تنطلق من المجموعة الأولى التي تضم دولا صديقة للمغرب وهي البرازيل والأرجنتين والشيلي وكولومبيا وغواتيمالا وجمهورية الدومينيكان. حيث ترتبط الرباط مع هذه الدول بحوار سياسي متواصل وزيارات دبلوماسية منتظمة، كما توجد سفارات مغربية في عواصم هذه الدول الست، كما تحتضن الرباط سفارات لهذه الدول باستثناء غواتيمالا التي من المرتقب أن تفتح سفراتها في بلادنا سنة 2017 في إطار المعاملة بالمثل¹.

ويعتبر من الضروري في العلاقات الثنائية مع دول المجموعة الأولى تطوير شراكة اقتصادية متميزة ترقى لمستوى العلاقات السياسية الجيدة، كما أن تحصيل مواقفها من قضية الصحراء تجنباً لكل اختراق معاكس تعتبر أولوية دبلوماسية من غير المقبول التنازل عنها.

وبالنسبة لدول المجموعة الثانية التي تضم البيرو والباراغواي والمكسيك وكوستاريكا وهايتي فهي تتعرض لضغوط مستمرة بهدف تغيير مواقفها لصالح البوليفاريو، فالدبلوماسية المغربية مطالبة بتبني خطة عمل نوعية لتثبيت مواقف هذه الدول وبحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية معها.

تضم المجموعة الثالثة دولا تتأرجح مواقفها بين الحياد الإيجابي لفائدة المغرب أو الحياد السلبي لفائدة البوليفاريو وهي السلفادور والأوروغواي والهندوراس وبانما، والقاسم المشترك لهذه الدول أنها كانت متفهمة للموقف المغربي من قضية الصحراء لكنها غيرت مواقفها. ويمكن لهذه الدول أن تصبح من جديد صديقة للمغرب كما هو الشأن بالنسبة للمجهودات المبذولة مع بانما والسلفادور. ويعتبر من الضروري مضاعفة التواصل الدبلوماسي معها وتحسيسها بعدالة الموقف المغربي.

¹ حسبما أعلن عن ذلك الناطق باسم رئاسة غواتيمالا في ماي 2016.



أما المجموعة الرابعة والأخيرة فإنها تضم دولا تدعم البوليفاريو بشكل كبير ولم تتمكن الدبلوماسية المغربية من استقطابها، ويستبعد الانفتاح عليها على المدى القريب. وتتشكل هذه المجموعة من فنزويلا وكوبا ونيكاراغوا وبوليفيا والإكوادور. وتنشط فنزويلا في تزعم هذه المجموعة المعادية للمغرب من خلال تجمع التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا الذي أنشأته سنة 2004 والمعروف بألبا-ALBA.

وتستنفر فنزويلا دول هذه المجموعة وباقي دول أمريكا اللاتينية لمناهضة الموقف المغربي، وذلك من خلال العمل بشكل مستمر على إبقاء طلب الاستفتاء المؤدي إلى الاستقلال حاضرا في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة وباقي المنتديات الدولية. لكن الحنكة الدبلوماسية تستدعي استغلال الظروف الملائمة لإطلاق مسلسل التواصل السياسي مع دول هذه المجموعة.

وسيساهم بلا شك فك الارتباط بين فنزويلا صاحبة النفوذ في تحالف الألبا مع بقية الدول الأعضاء بسبب تأزم وضعيتها السياسية والاقتصادية في توفير فرص لتحرر السياسة الخارجية لهذه الدول ومراجعتها لمواقفها من العديد من القضايا الدولية بما فيها قضية الصحراء المغربية. وبالإضافة إلى ذلك تشهد منطقة أمريكا اللاتينية بشكل عام موجة إديولوجية جديدة بانتخاب رؤساء من الأحزاب اليمينية على حساب اليسار المعروف بقربه من أطروحة البوليفاريو وهو ما يمكن أن يستغل لصالح المغرب.

أهمية أمريكا اللاتينية في الأجندة الخارجية الجديدة للمغرب

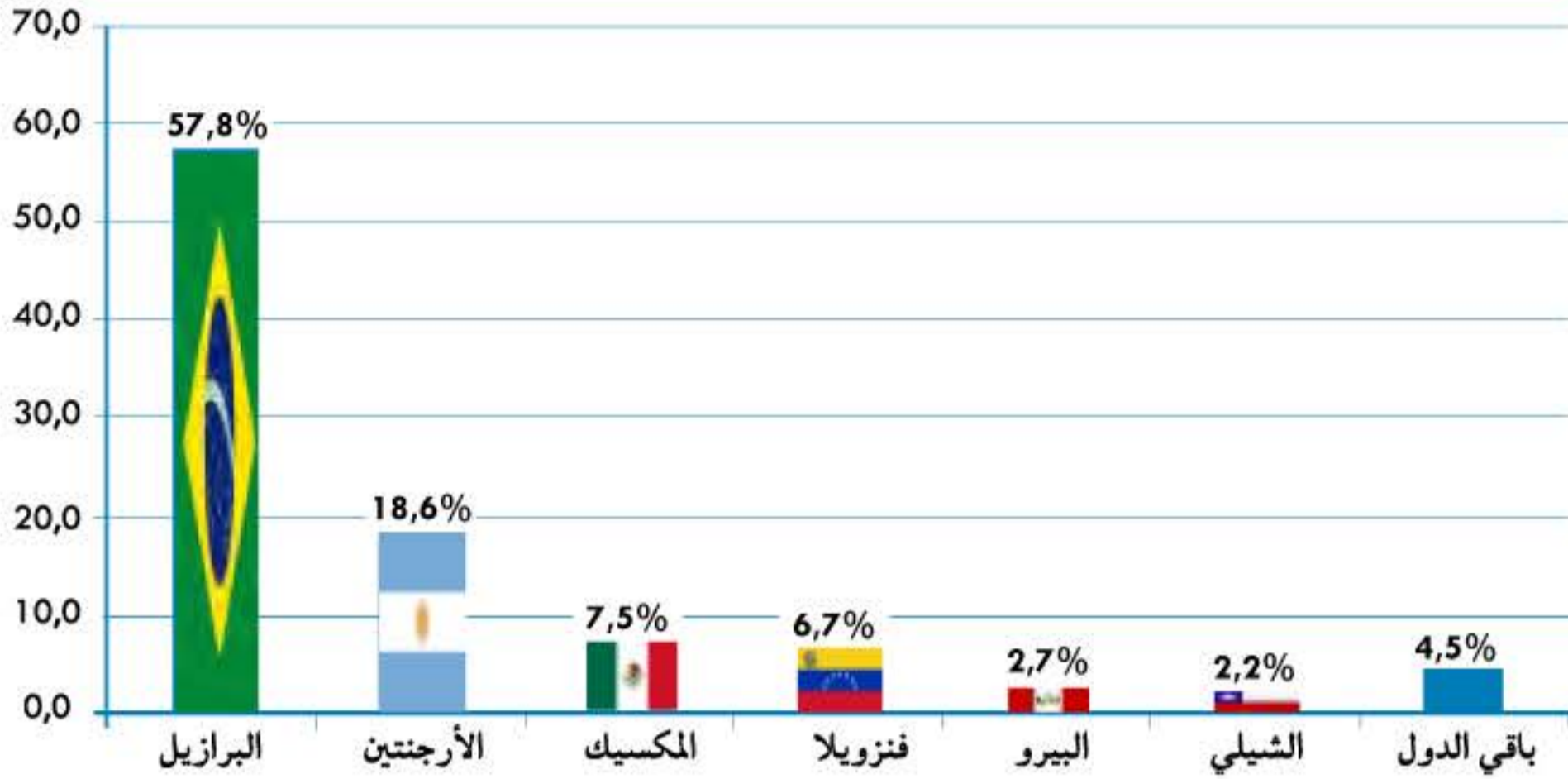
تقوم الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية المغربية على تعزيز مكانة المغرب ليصبح قوة إقليمية وفاعلا وازنا على المستوى الإفريقي. وتعتبر منطقة أمريكا اللاتينية رقعة جغرافية خصبة للترويج لهذه المكانة الجديدة وتطوير علاقات متقدمة مع الدول الصاعدة والنافذة فيها.

فبالإضافة إلى الشراكات الإستراتيجية التي تربطه بحلفائه التقليديين على المستوى الدولي، انتقل المغرب خلال الفترة الأخيرة إلى البحث عن إقامة شراكات جديدة في القارة الآسيوية تشمل الصين والهند¹ في محاولة لتوسيع هامش تحركه الدولي. ومن المنطقي أن تشكل منطقة أمريكا اللاتينية المحطة المقبلة لإقامة شراكات استراتيجية من الجيل الجديد، فهي فضاء جغرافي يضم قوة إقليمية صاعدة وهي البرازيل ذات الحجم القاري²، إلى جانب المكسيك ذات الطموحات الجيو-سياسية في المنطقة.

وتعتبر البرازيل المحاور المميز والشريك التجاري الأول للمغرب في المنطقة، كما أن التفاهم السياسي الذي يطبع علاقاتهما الثنائية يؤهلها لإقامة شراكة استراتيجية على المستوى الاقتصادي³. فبرازيليا شكلت الزبون العالمي الثالث للمغرب ما بين 2012 و2014 وسوقا أساسية لتصدير الفوسفات. وحسب إحصائيات سنة 2015 بلغ حجم المبادلات التجارية الثنائية مليار و289 مليون دولار، لتموقع البرازيل كثامن أهم سوق خارجية بالنسبة للمغرب، مع تسجيل فائض مستقر في الميزان التجاري لصالح المغرب منذ 5 سنوات.

¹ كما عبر عن ذلك العاهل المغربي في خطابه بمناسبة القمة المغربية الخليجية التي انعقدت شهر أبريل 2016 بالرياض.
² تجتمع القوى الصاعدة عالميا في إطار تجمع يعرف بالآيسا IBSA وهي كلمة تختصر أسماء ثلاث دول وهي الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا.
³ راجع البيان الختامي لزيارة وزير خارجية البرازيل للرباط خلال شهر مارس 2016.

توزيع المبادلات التجارية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2015



المصدر: إنجاز خاص بناء على قاعدة معطيات UN Comtrade

وتقدم الرباط فرصا اقتصادية عديدة تسعى البرازيل إلى استغلالها من أجل تجاوز عجز ميزانها التجاري مع المغرب وهو ما يدفع الحكومة البرازيلية إلى إشراك ممثلي القطاع الخاص بشكل قوي وكذا تنظم منتديات منتظمة للأعمال بالرباط بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب. ومن المرتقب أن يوقع كلا البلدان قريبا على اتفاقية لتسهيل الاستثمارات وتشجيع الفاعلين الاقتصاديين على الانخراط في تعزيز الشراكة بين المغرب والبرازيل.

ويمكن للشراكة بين كلا الطرفين أن تتوسع لتشمل مجالات واعدة كتكنولوجيا الطيران والفضاء، كما يمكنها أن تشمل الصناعات العسكرية التي تعمل البرازيل على تطويرها بشكل قوي، أو إقامة شراكة لدعم الأمن الغذائي في دول إفريقيا من خلال التعاون الثلاثي.

لقد انتظرت الرباط في فرص عديدة استقبال أحد قادة البرازيل بعد الزيارة الملكية لسنة 2004، لكن يظهر أن الوقت قد حان اليوم لتنشيط دبلوماسية القمم بين الطرفين لإطلاق هذه الشراكة من الرباط.

وإلى جانب البرازيل توجد في أمريكا اللاتينية دول واعدة اقتصاديا وعلى رأسها المكسيك، التي يمكن للمغرب أن يطور معها علاقات تعاون مثمرة رابع-رابع. وفي إطار هذه النظرة الإستراتيجية يعتبر من الضروري دعم تبادل زيارات رجال الأعمال بغية استكشاف فرص التجارة الممكنة وتسويق القدرات

المغربية، كما يمكن إنشاء منتديات لرجال الأعمال. وتعتبر اللجان الثنائية بمثابة آلية مؤسسية لتدارس سبل تطوير العلاقات الثنائية، وسيكون من الضروري تفعيل اللجان الستة الموجودة حاليا مع البرازيل والشيلي والمكسيك وكولومبيا والأرجنتين والباراغواي، والتفكير في إنشاء لجان أخرى وتطوير الإطار القانوني للتجارة والتعاون مع دول المنطقة.

وعلى مستوى آخر يعتبر ضعف التواصل مع الفاعلين غير التقليديين من أبرز نقاط هشاشة الحضور المغربي في أمريكا اللاتينية، فقد تزايد التأثير السياسي للأفراد في ظل التحولات التكنولوجية وتبلور شبكات التواصل الاجتماعي، وباتت الدول تواجه ضغوطات من فاعلين متعددين مثل الجمعيات الحقوقية والمراكز البحثية وشبكات الجامعيين والصحفيين. ويلاحظ حاليا ضعف في تواصل المغرب مع هذه الشرائح من المجتمع، وسيكون من المفيد مبادرة نظرائهم من المغرب في إطار الدبلوماسية الموازية لتقوية التواصل معهم بهدف دعم مجهودات الفاعلين الرئيسيين في تحسيس الرأي العام بدول أمريكا اللاتينية حول عدالة قضية الصحراء المغربية.

ورغم الإنجازات المهمة التي حققتها الدبلوماسية المغربية في المنطقة خلال السنوات الأخيرة من أجل احتواء تقلبات مواقف دول أمريكا اللاتينية من قضية الصحراء، تظل اليقظة الدبلوماسية والمبادرات الاستباقية أهم ركائز العمل الدبلوماسي في المنطقة، كما أن الاستعداد للسيناريوهات المستبعدة سيزيد من قدرة الدبلوماسيين على التكيف مع واقع تقلبات مواقف دول أمريكا اللاتينية من قضية الصحراء المغربية والسعي إلى تعميق التعاون والتقارب جنوب-جنوب بشكل أكبر.

ويظهر بشكل عام أن تفاعل دول أمريكا اللاتينية مع طموحات المغرب في الرقى بالعلاقات الثنائية لم تكن في مستوى تطلعات الرباط، فباستثناء رئيس المكسيك فيسنتي فوكس الذي استجاب لدعوة العاهل المغربي وقام بزيارة رسمية لمراكش سنة 2005، لم يرد بالمثل رؤساء بقية الدول التي شملتها الجولة الملكية

للمنطقة سنة 2004، رغم تعدد الزيارات التي قام بها رؤساء دول أمريكا اللاتينية للبلدان العربية والإفريقية.

والجدير بالذكر في الختام أن طموح المغرب لبلوغ مصاف الدول الصاعدة¹، بدأ يتكرس على مستوى السياسة الخارجية المغربية. حيث يعمل المغرب من جهة على تعزيز مكانته على المستوى الدولي، ويدعم من جهة أخرى موقعه داخل القارة الإفريقية كفاعل إقليمي وازن يحظى باحترام بقية دول القارة.

ويعتبر من الضروري اليوم أن تنظر دول أمريكا اللاتينية إلى المغرب من هذا الجانب، وأن تتعامل معه كشريك مستقبلي أساسي في القارة الإفريقية بعيدا عن النظرة المختزلة للعلاقات الثنائية في مصلحة الرباط السياسية المرتبطة بقضية الصحراء المغربية.

¹ كما عبر عن ذلك العاهل المغربي في خطاب 20 غشت 2014 بمناسبة الذكرى 61 لثورة الملك والشعب.

المستقبل السياسي في كولومبيا بعد توقيع اتفاق السلام

د. محمد بوبوش*

بعد صراع استمر 52 عاماً، أعلنت الحكومة الكولومبية وأكبر جماعة في المعارضة المسلحة أنهما توصلتا إلى اتفاق انتظره الكولومبيون بفارغ الصبر طوال عقود ليضع حداً لهذا النزاع الطويل، مما سيفتح الباب واسعاً أما السلام النهائي في هذا البلد اللاتيني الذي يعاني ارتفاع معدلات الفقر والجريمة، كما أغرقته النزاعات المسلحة في المآسي التي تبدأ بانعدام الأمان وتنتهي بالتشرد والقضاء على مستقبل جيل أو جيلين من الأطفال.

أولاً: جذور الصراع وخلفياته

تعود جذور هذا الصراع المسلح إلى سنة 1948 حين اغتيل الرئيس الذي كان يحظى بشعبية كبيرة حينها خورخي غايتان بالإضافة إلى تدخل أمريكا في الستينات لدعم القمع الذي تعرض له الشيوعيون في الأرياف مما دفع مناصري اليسار الليبرالي والشيوعيين إلى إعادة تنظيم صفوفهم.

اختلفت أهداف انطلاق الصراع، ففي حين كانت الحكومة تدعي أنها تقاتل من أجل إعادة النظام والاستقرار وحماية حقوق ومصالح المواطنين، كان المتمرّدون يرفعون شعار القتال من أجل الفقراء وحمايتهم من عنف الحكومة. وزعمت الميليشيات المسلحة التي كانت تساند الحكومة أنها تناهض تهديدات المتمردين. وكان المتمرّدون والميليشيات متهمين بالإرهاب وتجارة المخدرات، لكن المؤكد أن كل الأطراف بما فيهم الحكومة ارتكبوا العديد من انتهاكات لحقوق الإنسان.

الفارك أو القوات الكولومبية المسلحة الثورية، هي تنظيم ثوري يساري مسلح، يحارب حزب المحافظين الحاكم في كولومبيا، ويسيطر على مساحات واسعة من البلاد ويستعمل أسلوب حرب العصابات.

أسس هذا التنظيم سنة 1964 كجناح عسكري للحزب الشيوعي الكولومبي وكحركة عسكرية تعتمد حرب العصابات كاستراتيجية له. وتورط في فترة الثمانينات بتجارة المخدرات مما أدى إلى انفصال بين الحركة والحزب الشيوعي الكولومبي. وتقدر اعداد المنضمين إلى الحركة حسب التقديرات الحكومية

الكولومبية ما بين ستة آلاف وثمانية آلاف جندي. وينتشر في 15 إلى 20 % من اراضي كولومبيا بمناطق الغابات والأدغال والمناطق الجبلية في سفح جبال الانديز، وانطلاقاً من هذه المناطق يشن هجمات حرب عصابات بين الحين والآخر. أدرجت المنظمة في لائحة المنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبرلمان أمريكا اللاتينية وكندا سنة 2005 بينما ترفض كل من فنزويلا وكوبا هذا التصنيف، وكان الرئيس الفنزويلي السابق هوغو شافيز يطالب باعتبار الحركات اليسارية الثورية قوات محاربة لان ذلك من شأنه ان يضطر الحركة إلى ترك اعمال الخطف والارهاب من اجل احترام اتفاقيات جنيف. في بداية مارس 2008 قامت القوات الكولومبية بالهجوم على أحد معسكرات الفارك داخل الاراضي الإكوادورية وقتلت راؤول ريبس الرجل الثاني في التنظيم والمتحدث الرسمي باسم الحركة مما تسبب في ازمة دبلوماسية حادة بين الإكوادور وكولومبيا وبين فنزويلا وكولومبيا وكاد ان يتسبب في حرب إقليمية وتبع ذلك اغتيال ايفان ريوس من قادة الحركة على ايدي أحد اتباعه وقد شكلت هذه الأحداث أكبر ضربة عسكرية للحركة خلال العقود الأربعة الماضية.

ثانياً: مسار العملية السلمية

تواجهت السلطات مع الفارك وجيش التحرير الوطني-تنظيم ثوري مسلح آخر في كولومبيا- طيلة هذه السنوات، ولم يتمكن أي طرف من حسم الصراع، رغم الدعم الدولي الذي تلقته بوغوتا من واشنطن. دعم لم تظهر نتيجته لوجود عامل أساسي من جهة الحكومة: الفساد في النظام الكولومبي. أدى هذا الفساد إلى استغلال عصابات الجريمة المنظمة وكبار تجار المخدرات والحرب الأهلية للقضاء على القضاة النزيهين ورجال الشرطة، لتنشغل السلطات بمحاربة هؤلاء، عوضاً عن تخصيص الموارد لمواجهة الفارك وجيش التحرير الوطني وغيرهما من الحركات اليمينية واليسارية على حدّ سواء في البلاد. وعلى الرغم من أن ظهور عملية السلام عموماً سنة 1991 ارتبط بالصدفة

مع انتهاء الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين الألماني (1989)، وبدء أعمال مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (1991)، ونهاية حقبة الاتحاد السوفييتي (1991)، فإنها لم تكن حاسمة ونهائية. بل استمرت الحرب بعدها لأكثر من 21 عاماً إضافياً، قبل بدء محادثات هافانا بين الحكومة والفارك.

لماذا اختار الرئيس سانتوس -الذي كان معارضا عنيدا للمتمردين كوزير للدفاع في عهد الرئيس السابق الفارو اورببي- طريق المفاوضات؟ لأنه في هذا الوقت، حسبما يقول: النجوم محاذية لإنهاء الصراع. وبعبارة أخرى، المواقف الوطنية والدولية قد لا تكون ملائمة أكثر مما هي عليه الآن.

في المقام الأول، لم تعد الفارك على ما كانت عليه، وإن كانت تظل تعتبر الحركة الأقوى والأكثر شراسة في أمريكا اللاتينية وتعتمد على 20.000 مقاتل. وهي جيش العصابات الوحيد الذي لم يهزم بحد السلاح في أمريكا اللاتينية. لكن تتبع الأقمار الصناعية والاستخدام المكثف لطائرات التجسس بدون طيار تسمح الآن بتعقب اتصالاتها وتحركاتها.

ثانياً، جعلت عمليات قتل قادة الفارك بصورة جماعية -باتباع التقنية الإسرائيلية للعمليات الانتقائية- من الصعب على المتمردين إعادة تجميع صفوفهم. وبالإضافة إلى ذلك، أثارت بعض الأساليب القتالية البغيضة التي تستخدمها الفارك -مثل الاختطاف والإعدام والهجمات العشوائية على المدنيين- رفض جزء كبير من المجتمع المدني.

وكما كانت حال عمليات السلام في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى في أعقاب نهاية الحرب الباردة، فإن التغييرات الإقليمية كانت كفيلاً بخلق الظروف الملائمة لبداية العملية الكولومبية. ولكن في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى، كانت عوامل خارجية - الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - سبباً في جلب التغيير؛ أما في الحالة الكولومبية فإن التغيير جاء من الداخل.

قبل إشراك قوات الفارك في محادثات سرية في كوبا، نجحت دبلوماسية الرئيس سانتوس الإقليمية في تحويل سياسات المنطقة من قعقة السيوف إلى العمل التعاوني الجاد. كما نجح سانتوس في تحويل فنزويلا والإكوادور، اللتين

كانت لفترة طويلة بمثابة الملاذ الآمن الفارك، إلى دولتين مجاورتين ودودتين وعلى استعداد لوضع حد للتقليد العتيق المتمثل في الحروب الثورية. بل وفي واحد من أبرز التحولات الدبلوماسية على الإطلاق، أصبح الرئيس الفنزويلي شافيز عاملاً رئيسياً في تيسير التوصل إلى حل للنزاع الكولومبي.

انطلقت المحادثات مع قوات الفارك مع حدوث انفراجة إقليمية في أعقاب مبادرة طموحة لمعالجة الأسباب الأساسية للصراع في كولومبيا. والأمر الأكثر بروزاً هنا هو أن سانتوس وقع على قانون تعويض الضحايا ورد الأراضي في شهر يونيو 2011، بحضور الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. ويقضي القانون بتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على مدى ستين عاماً من الصراع، فضلاً عن رد ملايين الهكتارات التي سرقت من الفلاحين. ويضع هذا القانون كولومبيا على المسار الصحيح نحو السلام من خلال إضعاف مطالبات قوات الفارك في كولومبيا بالإصلاح الزراعي لتبرير جرائمها الوحشية.

تم التوصل إلى اتفاق سلام من 297 صفحة مع رودريغو لوندونيو زعيم حركة فارك وتحت رعاية الرئيس الكوبي راؤول كاسترو، ووقعت عليه الأطراف مبدئياً في شهر يونيو 2016 وتم الاحتفال في مدينة كارتاخينا في 26 سبتمبر 2016 بالتوقيع النهائي واستخدم الرئيس وزعيم المتمردين لهذا الغرض قلمين مصنوعين من خرطوش رصاصات في المعارك وكتب على جانبيهما (صنع الرصاص ماضينا-التعليم يصنع مستقبلنا).

ومن الشخصيات التي شاركت في حفل التوقيع الرئيس الكوبي راؤول كاسترو الذي استضافت بلاده لمدة أربع سنوات مفاوضات السلام التي رعتها أيضاً النرويج وفنزويلا والشيلي، كما حضر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ورئيس منظمة الدول الأميركية لويس الماغرو ووزيراً خارجية الولايات المتحدة جون كيري والفايكان الكاردينال بيترو بارولين.

يتضمن الاتفاق اعتراف حركة الفارك بالحكومة الكولومبية المنتخبة مقابل سماح الحكومة لهم بتشكيل حزب سياسي ودفع تعويضات للمقاتلين بعد تسليم سلاحهم واحتفاظ الفارك بعدد من مقاعد البرلمان بدون انتخاب لولايتين برلمائيتين.

ثالثاً: دلالات التصويت بالرفض على اتفاق السلام

قرر الرئيس الكولومبي اخضاع الاتفاق لاستفتاء شعبي ليضيف عليه أكبر شرعية ممكنة، غير أن الاستفتاء لم يكن ملزماً للرئيس الذي وقّع بالفعل على الاتفاقية، وتمت إقامة الاستفتاء في يوم الأحد الثاني من أكتوبر 2016. رفض الناخبون في كولومبيا وبفارق ضئيل- اتفاق السلام الذي وقعته الحكومة وحركة الفارك، في نتيجة تُعد مفاجئة.

ودعي أكثر من 34.9 مليون ناخب إلى الجواب بـ"نعم" أو "لا" على السؤال التالي "هل تؤيد الاتفاق النهائي لوقف النزاع وإقامة سلام ثابت ودائم؟". أظهرت النتائج الأولية للاستفتاء أن 50.23% من الناخبين قالوا "لا" للاتفاق، بينما وافق عليه 49.76%. وقدرت نسبة المشاركة بـ28.37%..

واعتبر معارضو الاتفاق أن الحكومة قدمت تنازلات كثيرة لمتبردي الفارك وتساهلت في العقوبات المتوقعة ضد مرتكبي الجرائم الخطرة، الذين سيحاكمون في محكمة خاصة ويمكن أن يستفيدوا من عقوبات بديلة بالسجن إذا ما قالوا الحقيقة. كما رفض معارضو اتفاق السلام أن تكون لعناصر الفارك مشاركة في الحياة السياسية.

وألقت نتيجة الاستفتاء غموضاً على مستقبل عملية السلام، ومن غير الواضح كيف ستسير الأمور بعد رفض الاتفاق الذي كان ينظر إليه على أنه خطوة حاسمة لإنهاء صراع استمر عقوداً وكبد البلاد خسائر بشرية ومادية كبيرة.

بالإمكان اختصار وتصنيف محاور حملة رفض الاتفاقية بثلاث أنواع: سياسية وقانونية واقتصادية. سياسياً، رفضت الحملة روح الاتفاقيات باعتبار أن الدولة الكولومبية تُفاوض جماعة «إرهابية» نداءً بند، وتدخل كبنود تفاوض نقاطاً تغييرية في النظام السياسي والتنظيم الإداري للدولة هي تشريعية تخص البرلمان، ولا يُفترض أن الحكومة تمتلك صلاحيات للتفاوض عليها مع أحد خارج القبة التشريعية.

قانونياً، ركزت حملة الرفض بقوة على نقاط الاتفاق التي تُعفي رؤوس «فارك» من الملاحقة القانونية مقابل الاعتراف بجرائمهم، وتستبدل عقوبات السجن لمرتكبي الجرائم ضد الإنسانية بخدمات اجتماعية لصالح الضحايا. للمفارقة، يستخدم ألبارو أوريببي الرئيس الكولومبي السابق وزعيم حزب الوسط الديمقراطي، العدو اللدود تاريخياً للمنظمات الحقوقية الدولية العاملة في كولومبيا، تقاريراً لمنظمات مثل هيومن رايتس ووتش لدعم موقفه الرافض لهذا التساهل القانوني مع قادة وعناصر الفارك المتورطين في جرائم ضد الإنسانية.

عدا الإعفاء من الملاحقة القانونية، رفضت الحملة بشكل صارخ الإعفاء من العزل السياسي، فحسب الاتفاقيات سيكون بإمكان الفارك تأسيس حزب سياسية والدخول في اللعبة السياسية بشكل فوري. وترصد الاتفاقية لأجل ذلك مجموعة تسهيلات من بينها عدد من المقاعد في مجلسي النواب والشيوخ في الفترات التشريعية الأولى بعد الاتفاق. ويُطالب أوريببي هنا بالمعاملة بالمثل مع جماعات مسلحة أخرى وصلت لاتفاقيات سابقاً مع الحكومة، من بينها بعض الجماعات العسكرية الموازية التي كانت تعمل لصالح الحكومة ضد الفارك. نجد هنا أكثر عناصر خطاب اليمين المتطرف حضوراً، إذ يُتهم الرئيس سانتوس بتسليم البلد للشيوخيين، ويستحضرون أمثلة سابقة في أمريكا اللاتينية، مثل فوز شافيز بالانتخابات الرئاسية بعد سنوات قليلة من قيادته محاولة إنقلابية فاشلة، أو عودة أورتيغا وحركته الساندينية للحكم في نيكاراغوا.

اقتصادياً، شككت حملة الرفض بتفاؤل الحكومة حول إمكانية تمويل خطط التنمية وإعادة الإعمار المرصودة في الاتفاقيات، واعتقدت أن الرهان على انهمار عقود الاستثمار الدولية مبالغ به ولا يستند على وقائع قابلة للتصديق. إضافة إلى ذلك، تُطالب الحملة بأن تتحمل الفارك جزءاً من الكلفة الاقتصادية لخطط التنمية، خصوصاً في المناطق الأكثر معاناةً من سطوتها الجديدة. تم تقديم الفارك على أنها قوة اقتصادية هائلة، وقيل الكثير بإثبات وبدونه، عن الثروات الطائلة التي جمعها التنظيم المسلح خلال سنوات النزاع، وطولب بحصر حقيقي لهذه الثروات

واستعادتها لتسخيرها في تعويض الضحايا أولاً، ولاستثمارها في مشاريع تنموية ثانياً، وهذه إحدى أقوى الأوراق التي لعبها حزب أوريببي خلال الحملة. لقيت حملة الرفض أيضاً حليفاً قوياً على الصعيد الاجتماعي تمثل في الكنائس البروتستانتية الإنجيلية، والتي توسّعت كثيراً في العقود الأخيرة في أمريكا اللاتينية عموماً، ولها حضور وسطوة كبيران في كولومبيا. رفضت الكنائس الإنجيلية الاتفاق بحزم، إذ اعتبرته مصدر تهديد للعائلة التقليدية، حيث يتحدث الاتفاق عن إصلاحات تذهب باتجاه المساواة التامة بين الرجل والمرأة، وحقوق كاملة للمثليين ومتحولي الجنس. وقد صرّح أحد كبار الأساقفة الإنجيليين في كولومبيا أن ثلث المصوّتين بالرفض هم إنجيليون ملتزمون، ولا يمكن تأكيد هذا التصريح بالإحصائيات والاستطلاعات الموجودة، لكن لا شك أن دور الكنائس الإنجيلية كان كبيراً.

ولو وافق الكولومبيون على اتفاق السلام لكان مقرراً أن تتحول "فارك" التي تأسست عام 1964 من انتفاضة للفلاحين وما تزال تضم 5765 مقاتلاً، إلى حزب سياسي بعد أن تسلم أسلحتها تحت إشراف مهمة للأمم المتحدة. شملت الاتفاقية كل التفاصيل المتعلقة بتنفيذه، بدءاً من نزع عشرات الآلاف من الألغام، العدالة الانتقالية، تقديم الحماية لجماعات حقوق الإنسان، وسيبقى التحدي الأكبر في استعادة عمل الدولة في المساحات الواسعة التي كان المتمردون يسيطرون عليها، وقال المفاوض الرئيسي عن المتمردين إن «كولومبيا انتصرت. توقف الموت»، وبموجب الاتفاق سيسلم المتمردون سلاحهم إلى جهاز خاص ستشرف عليه الأمم المتحدة وسينخرطون في العملية السياسية وسيشاركون في مسار العدالة الانتقالية في سبيل اندماجهم في العملية السياسية.

رابعاً: تعديل الاتفاق ومستقبل السلام

أقر الكونغرس الكولومبي في فاتح دجنبر 2016 اتفاق السلام الجديد والمعدل بين الحكومة ومنظمة الفارك، حيث بشر الرئيس خوان مانويل سانتوس ببدء عهد جديد للبلاد وسط رفض من المعارضة.

وأقر مجلس النواب اتفاق السلام بتأييد 130 نائبا من أصل 166 نائبا، دون أي صوت رافض للاتفاق، وذلك بعد أن تم إقراره من قبل بالإجماع بمجلس الشيوخ. لحظة التصويت على النص غادر القاعة جميع نواب الوسط الديمقراطي الحزب اليميني المعارض بقيادة الرئيس السابق الفارو اوريبي، في تكرار للخطوة التي اقدم عليها زملاؤهم في مجلس الشيوخ مساء الثلاثاء 29 نونبر لحظة التصويت على الاتفاق. تعبيراً عن تحفظهم على الاتفاق "المتساهل" مع المتمردين، ومطالبتهم بطرحه مجدداً في استفتاء شعبي. واكد هؤلاء البرلمانيون انه لا يمكنهم أن يحلوا محل الرأي الذي عبر عنه الاستفتاء.

وينص اتفاق السلام الذي تمت مراجعته على إدراج مقترحات تقدمت بها المعارضة، على مهلة ثلاثين يوماً للمتمردين للتجمع في 27 نقطة في البلاد حيث سيسلمون اسلحتهم تدريجاً بإشراف الأمم المتحدة.

من جهة أخرى سيتم تشكيل تجمع سياسي سيؤمن الظروف المناسبة لظهور حركة أو حزب سياسي جديد بعد انتهاء عملية تسليم الأسلحة خلال ستة أشهر على الأكثر.

وسيعين هذا التجمع ثلاثة متحدثين باسم الفارك في مجلس الشيوخ وثلاثة آخرين في مجلس النواب. وسيشارك هؤلاء في النقاشات حول نصوص اتفاق السلام لكنهم لن يتمتعوا بحق التصويت. وعلى الرغم من الارتياح الواسع النطاق لنهاية الصراع، يشعر كثير من الكولومبيين بالغضب لأن الاتفاق الجديد مثل السابق لا ينص على سجن زعماء الفارك الذين ارتكبوا جرائم حرب مثل الخطف والذبح ويسمح لهم بتولي مناصب سياسية.

ويريد الرئيس سانتوس، الذي حصل على جائزة نوبل للسلام في نونبر 2016 لجهوده من أجل السلام، تطبيق الاتفاق في أسرع وقت ممكن للحفاظ على وقف ثنائي هش لإطلاق النار.

وأغضبت وثيقة السلام هذه العديد من الكولومبيين المحافظين، إذ انتقد البعض الرئيس الكولومبي لكونه قرر التصديق عليها في البرلمان بدلا من طرحها في استفتاء شعبي آخر.

يدرك الكولومبيون بدون شك من تجربة العقود الخمسة الماضية أن ثمة جهات لن تكون راضية عن اتفاق السلام، وقد تعمد إلى محاولة تعطيل الجهود التي ستبذل لتنفيذه، فرغم التصريحات الأمريكية المرحة بالاتفاق، وإشادتها بشجاعة وقيادة الرئيس سانتوس، يبقى من غير المستبعد أن تثير واشنطن مشاكل في وجه اتفاق السلام، نظراً لسياسات الهيمنة التي تحاول الولايات المتحدة أن تفرضها على دول أمريكا اللاتينية، وهذا جزء من التحدي الذي سينهض به الكولومبيون لتحقيق السلام في وطنهم.

توقيع الاتفاق قصة نجاح بالتأكيد، للحكومة الكولومبية وحركة الفارك وللوسيطين الضامنين كوبا والنرويج والوسيطين الموابكين للمفاوضات فنزويلا والشيلي، غير أن تطبيق الاتفاق وتذليل العقبات التي قد تظهر خلال تنفيذه، تتطلب من الطرفين الموقعين عليه التعاطي بعقلية منفتحة، مهما كان حجم المشاكل العملية التي قد تنشأ، فالمهم أن تطوى صفحة الحرب الأهلية نهائياً، وتفتح صفحة جديدة في تاريخ كولومبيا، تتوحد فيها كل جهود وإمكانات أبنائها لبناء غد أفضل للأجيال القادمة، وهم اليوم على أعتاب مرحلة جديدة في تاريخ بلادهم مفعمة بالأمل.

وخلاصة القول أن 52 عاماً راح ضحيتها ومواطنین أبرياء، وانتهك خلالها الطرفان حقوق الناس، وتوقفت الحياة الطبيعية، وساد الرعب أركان بلد جميل ممتلئ بالثروات، لكن بعد كل هذا جلس طرفا النزاع حول طاولة واحدة وتباحثا واتفقا، لأنهم أدركوا في النهاية أن الحياة في ظل بلد مستقر ومشاركة عادلة هي المسار الطبيعي والخيار الأمثل الذي تستحقه الأجيال.

مراجع أساسية:

- Will FARC and Colombia Return to the Battlefield? The dialogue, 4 October 2016. <http://www.thedialogue.org>
- The Current Situation in Colombia, A USIP Fact Sheet, 3 October 2016 <https://www.usip.org>
- Why Colombia voted 'no' to peace with FARC, The conversation 03 October 2016. <http://theconversation.com>
- برلمان كولومبيا يصادق على اتفاقية السلام مع متمردي "فارك"، الوطن السعودية 01/12/2016، <http://www.elwatannews.com>
- الكولومبيون يرفضون اتفاق السلام مع فارك، الجزيرة نت، 03/10/2016 <http://www.aljazeera.net>
- اتفاقية كارتاخينا، صحيفة عكاظ، 30/09/2016 <http://www.okaz.com.sa>
- سلام كولومبيا متعثراً... أطول حرب أهلية تنتظر نهاية الثأر، العربي الجديد 03/05/2016 <https://www.alaraby.co.uk>
- أبعد من الاستفتاء الكولومبي، العربي الجديد 21/10/2016 <https://www.alaraby.co.uk>
- كولومبيا تطوي صفحة الحرب الأهلية، سبوتنيك 27/09/2016 <https://arabic.sputniknews.com>
- المجلس الكولومبي يوافق على إتفاق السلام بين فارك والكونغرس الكولومبي، هوربوست، 01/12/2016. <http://horpost.com>

الوضع السياسي في فنزويلا بعد فوز المعارضة في الانتخابات التشريعية

د. محمد شكراد *

تعيش فنزويلا أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية خانقة مفتوحة على كل الاحتمالات. فالوضع الصعبة التي تعصف بالبلاد منذ وفاة الرئيس السابق هوغو تشافيز سنة 2013 لازالت في تفاقم وتندرج بمخاطر كبيرة إن لم يتم التوافق بين الفاعلين والقوى الفنزويلية حول مخرج سياسي سلمي، كفيل بضمن تداول ديمقراطي للسلطة وبناء اقتصاد عصري.

وفاة تشافيز وبداية الأزمة؟

واجه تشافيز منذ فوزه برئاسة فنزويلا سنة 1999 تحديات جمة وصلت إلى محاولة الانقلاب عليه كما حدث في أبريل سنة 2002، إلا أن تشافيز أو ما اصطلح عليه بـ"التشافية" نجحت في كسب تعاطف ودعم الطبقات الشعبية والعمالية وجزء من الطبقة المتوسطة بفعل كاريزما وشخصية زعيمها. فتيار شافيز يعتبر نفسه امتدادا للثورة البوليفارية وتضحيات الشعوب اللاتينية في مواجهة الامبريالية من خلال التهليل لما أطلق عليه "اشتراكيو القرن الواحد والعشرين" وإقرار بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي استهدفت تأمين الشركات الأجنبية وتقديم دعم مباشر للطبقات الفقيرة والعمالية.

لكن فترة حكم تشافيز 1999-2013 وإن استفادت بشكل كبير من عائدات ارتفاع أسعار البترول، باعتباره العمود الفقري للاقتصاد الفنزويلي¹، انتهت بظهور بوادر أزمة سياسية واحتدام الصراع مع المعارضة قبيل وفاته سنة 2013.

نيكولاس مادورو وأقول نجم الحركة "التشافية"

توفي هوغو تشافيز في 5 مارس 2013، وخلفه في رئاسة البلاد نيكولاس مادورو، رجل ثقة تشافيز الأول والمؤتمن على إرث تيار تشافيز. إلا أن نظام مادورو يواجه معارضة شديدة وأزمة متعددة الأوجه قد تعصف بحكمه.

* باحث في الشؤون الإيبيرو-أمريكية.

¹ تعتبر فنزويلا المنتج الأول للبترول في أمريكا اللاتينية بحيث يمثل البترول 96 في المائة من عائدات البلاد من العملة الصعبة.

الانتخابات التشريعية تغير المشهد السياسي

شكلت انتخابات دجنبر 2015 أكبر نصر للمعارضة منذ أزيد من 17 سنة، بحيث فاز ائتلاف المعارضة المسمى طاولة الوحدة الديمقراطية بـ 112 مقعدا من مجموع 167 مقعدا داخل الجمعية الوطنية (البرلمان)، وهو انتصار كاسح قسم ظهر الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي الحاكم بقيادة نيكولاس مادورو الذي حصل حزبه على 55 مقعدا بفارق كبير مقارنة بالانتخابات التشريعية لسنة 2010.

الرئيس مادورو الذي يفتقد لكاريزما سلفه تشافيز وإن اعترف بالهزيمة في الانتخابات إلا أنه تجنب النقد الذاتي والموضوعي لهزيمته، وأرجع أسباب الهزيمة إلى فلول الثورة المضادة والحرب الاقتصادية التي قادها القطاع الخاص مدفوعا بالمعارضة ومدعوما بالقوى الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. هاته الانتكاسة الانتخابية غير المسبوقة طرحت واقعا جديدا مفاده أن الفنزويليون أصبحوا يديرون ظهرهم للتشافية، خصوصا بعد فشل نموذجها الاقتصادي وتعريه أمام انخفاض عائدات البترول وتبعات الأزمة الاجتماعية والإنسانية التي خلفها انقطاع الماء والكهرباء، بالإضافة إلى غياب المواد الغذائية والأساسية من الأسواق وتوسع حركة اعتقالات المعارضين واستفحال ظاهرة الجريمة والعنف. ولعل أكبر دليل على هذه الانتكاسة هو فوز المعارضة في أحياء ومناطق تعتبر معاقلا لمناصري تيار تشافيز بامتياز من بينها منطقة "البروكيا 23 يناير" في كاركاس ومنطقة بارينس¹.

دفعت نتائج الانتخابات التشريعية بائتلاف المعارضة الذي أضحي يمتلك أغلبية مطلقة في البرلمان إلى مواجهة مفتوحة مع الرئيس نيكولاس مادورو، تجلت في العديد من المبادرات من بينها سن قوانين للعفو عن المعتقلين السياسيين² وجمع التوقيعات اللازمة³ للدعوة إلى استفتاء على سحب الثقة منه⁴، والدعوة كذلك إلى

¹ La Parroquia 23 de Enero en Caracas y Barinas

² أجهضت الغرفة الدستورية بالمحكمة العليا الفنزويلية قانون العفو العام و المصالحة الوطنية، بحيث أقرت عدم دستوريته، وكانت الجمعية الوطنية أي البرلمان قد أقر قانون العفو العام في مارس 2016 والذي كان يهدف إلى إطلاق سراح مجموعة من المعتقلين السياسيين والمعارضين لتشافية، من بينهم زعيم حزب الإرادة الشعبية ليوولدو لوبيز.

³ ثم جمع أكثر من 2,5 مليون توقيع خلال يومين (يوليو 2016)، أي أكثر بعشر مرات من الحد الأدنى المطلوب.

⁴ بدأ برلمان فنزويلا في أكتوبر 2016 محاكمة سياسية للرئيس "نيكولاس مادورو" بتهمة خرق النظام الدستوري للبلاد، هاته المحاكمة، إضافة إلى مسيرة شعبية نحو القصر الرئاسي تم تأجيلها لترك المجال للوساطة الدولية.

محاكمة سياسية للرئيس بدعوى خرقه للدستور وانتهاك حقوق الإنسان. لكن هذه المبادرات لم يكتب لها النجاح لحد الساعة بفضل تمسك مادورو بالسلطة ومناوراته القوية من خلال الدعم المقدم من طرف المحكمة العليا الموالية له كما جرى إبان حصوله على المصادقة على الميزانية العامة لسنة 2017 دون مصادقة البرلمان¹. لكن المواجهة لازالت مفتوحة في قبة البرلمان وخارجه من خلال اعتصامات ومظاهرات شعبية تستقطب دعما متصاعدا من شرائح مختلفة من المجتمع وتزايد مع اشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الإنسانية.

الأزمة الاقتصادية الخانقة تزيد من حدة التوتر السياسي

تعيش فنزويلا خلال السنوات الأخيرة مع تراجع أسعار البترول، انخفاضاً في ناتجها الخام ونمو سلبياً. فقد تراجع الناتج الإجمالي الخام من حوالي 5 في المائة سنة 2012 إلى ناقص 5 في المائة سنة 2015 حسب إحصائيات البنك الدولي وهو مؤشر خطير يهدد خزانة الدولة التي تعتمد على مداخل البترول. وحسب صندوق النقد الدولي فإن مداخل فنزويلا من عائدات البترول قد تقلصت من أزيد من 80 مليار دولار سنة 2013 إلى حوالي 25 مليار دولار سنة 2015 وهو انخفاض غير مسبوق في تاريخ فنزويلا المنتج الأول للبترول في أمريكا اللاتينية.

جدول يبين تراجع معدل نمو الناتج الإجمالي الخام في فنزويلا²

السنة	معدل النمو
2015	-5,7%
2014	-3,89%
2012	5,62%
2004	18,28%

¹ بررت المحكمة العليا التي تتهمها المعارضة بالانحياز إلى "مادورو"، قرارها بالقول إنه "يحافظ على سير العمل في الدولة، وضمان الحقوق الأساسية والنظام الدستوري"

² جدول تركيبي اعتماداً على معطيات البنك الدولي المنشورة على موقعه الإلكتروني.

لكن هل يعزى تهاوي الاقتصاد إلى انخفاض أسعار البترول لوحدها علما أن دولا بترولية عديدة ومن بينها دول الخليج العربي لم يتأثر اقتصادها على الأقل في الأمد القريب بالشكل الخطير الذي تأثرت به فنزويلا؟.

تتوافق معظم التقارير الاقتصادية التي أصدرها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومراكز الدراسات الإستراتيجية¹⁹ حول الأسباب الرئيسية للمشاكل الاقتصادية لفنزويلا. ذلك أن الإختلالات وسياسات فنزويلا الاقتصادية أضعفت القطاع الخاص كمنتج للثروة عبر سياسات غير ناجعة للتأميم وضعف الاستثمار وارتفاع المديونية الخارجية، إلى جانب اعتماد البلاد على استيراد جل حاجياتها، ناهيك عن ارتفاع نسبة التضخم الذي يعتبر الأعلى في العالم. فقد وصل التضخم سنة 2015 إلى أزيد من 180 في المائة مع احتمال تضاعف هذا الرقم بشكل مهول حسب مؤشرات صندوق النقد الدولي.

هذا الوضع الاقتصادي المتفاقم تسبب بدوره في حدوث أزمة اجتماعية وإنسانية، تجلت في غياب تزويد الأسواق بالمنتجات الضرورية، حيث أضحت المحلات شبه فارغة من المواد الغذائية الأساسية ومن المواد الطبية، مما دفع بالنظام إلى التنسيق مع البلد الجار كولومبيا لفتح الحدود المغلقة منذ أزيد من سنة بهدف السماح للفنزويليين بالتسوق من متاجر المدن الحدودية الكولومبية.

إلى أين تتجه الأزمة الفنزويلية؟

هذا هو السؤال الذي يفرض نفسه حاليا، فالمواجهة المفتوحة بين المعارضة والحكومة قد اشتدت وزاد من حدتها الوضع الاقتصادي والاجتماعي المفتوح على كل الاحتمالات. ظهرت مؤخرا محاولة للوساطة الدولية، فمنذ أكتوبر 2016 يقوم الفاتيكان بدعم من اتحاد دول أمريكا اللاتينية برعاية المفاوضات بين الحكومة والمعارضة قصد التوافق على مخرج للأزمة.

وقد بدأت هذه الوساطة تؤتي ثمارها، بحيث تم الإفراج عن 5 معتقلين سياسيين أوائل شهر نونبر 2016 وتم التوافق حول إعلان أطلق عليه التعايش

¹⁹ نذكر من بينها دراسة لمعهد الدراسات الاستراتيجية الكانو تحت عنوان

في سلام، تتعهد بموجبه المعارضة والحكومة باحترام الدستور وبالتعايش السلمي ونبذ العنف، كما طالبوا بأن يتم دعم هذا الإعلان من طرف جميع القوى السياسية ومؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. إلا أن الطريق لا زال طويلاً وشاقاً أمام إقرار مخرج حقيقي للزمة في ظل انعدام الضمانات، وعلى الشعب أن ينتظر توافق السياسيين لإخراجه من محنته وتجاوز الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي قد تدفع البلاد إلى سيناريو كارتي، وقد يحول الأنظار تجاه المؤسسة العسكرية باعتبارها صمام أمان النظام والقادرة على تغيير مجريات الأمور.

فنزويلا و سيناريوهات المرحلة المقبلة

وجد النظام الفنزويلي نفسه مرغماً على القبول بالوساطة الدولية لإيجاد مخرج لأزمته، غير أن فشل التوافق مع المعارضة حول مخرج سياسي قد يؤدي إلى سيناريو استبعاد استمرارية مادورو في الإمساك بزمام الأمور وفرض حكمه السلطوي إلى حين انتهاء ولايته في يناير 2019. ذلك أن القوة المتنامية للمعارضة والسخط الشعبي من سياساته الاقتصادية والاجتماعية أثبتت فشلها وتندر بالأسوأ. كما أن ائتلاف المعارضة يضغط في اتجاه قبول الحكومة بانتخابات رئاسية سابقة لأوانها تجرى في العام 2017، وهو أمر ليس باليسير قبوله من طرف الرئيس، فهو يعني أفول تيار تشافيز وفتح الباب لمساءلات قد تلاحق قياديه. وبالإضافة إلى الضغط الداخلي، أصبح مادورو يواجه ضغطاً دولياً من دول الجوار على غرار البرازيل والأرجنتين، دون أن ننسى تأثيرات المواجهة المفتوحة مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد تشافيز.

الدور المحتمل لواشنطن في قلب موازين القوى

تعتبر واشنطن العدو التاريخي لتيار تشافيز، فخطابات الرئيس السابق هوغو تشافيز ومن بعده مادورو كلها هجوم على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها

زعيمة الامبريالية وداعمة للمعارضة في سعيها للإطاحة بنظام كاراكاس. فبالنظر إلى المصالح الجيو-ستراتيجية الخاصة بها في أمريكا اللاتينية، تمتلك واشنطن الكثير من أوراق الضغط على نظام مادورو من بينها ورقة البترول، ذلك أن أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض أسعار البترول وتأثيره الكبير على اقتصاد فنزويلا هو الإنتاج الكبير للغاز الصخري من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتنسيقها مع بعض دول الشرق الأوسط فيما يتعلق بحروب ونزاعات المنطقة العربية. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تمتلك العديد من الآليات التي سبق أن وضفتها في العديد من البلدان من أجل الإطاحة بالأنظمة والحكومات المعادية لمصالحها¹، كالمعارضة وتحريك الجيش أو الحركات الاحتجاجية، ومن أبرز المستجدات في الموضوع هو محاولة واشنطن عزل فنزويلا عن شركائها التقليديين في المنطقة، فقد توصلت واشنطن إلى اتفاق مع كوبا ينهي عقودها من القطن². وكما هو معلوم فكوبا تعتبر الحليف الرئيسي لفنزويلا، ورمزا للصمود أمام الامبريالية، وبالتالي فإن هذا الاتفاق من شأنه أن يجعل نيكولاس مادورو وحيدا إذا تمسك بمواصلته زعامته لمناهضة مصالح الولايات المتحدة.

الجيش الفنزويلي وسيناريو الانقلاب على الرئيس مادورو

هل ستبقى القوات المسلحة الوطنية³ في منأى عما يحدث؟ هل ستواصل دعمها لمادورو في مواجهة المعارضة وقمع المحتجين؟ أم أن اشتداد الأزمة سيفرض على بعض قياداتها التخلي عن الرئيس لتجنب البلاد من ويلات المجهول؟ من المعروف أن سنوات حكم تيار تشافيز سمحت بتشكيل نخبة عسكرية موالية للنظام، فقد دفعت بالعديد من القيادات العسكرية إلى تحمل مناصب سياسية ووزارية وازنة على غرار الجنرال ماركو تورييس وزير التغذية ورئيس بنك فنزويلا دون أن ننسى امتيازات عديدة، فالمؤسسة العسكرية في فنزويلا تمتلك مؤسسة بنكية خاصة بها⁴ وقناة تلفزيونية رسمية، كما سمح لها مادورو بتأسيس

¹ تمتلك الولايات المتحدة و مند الحرب العالمية الثانية تاريخا حافلا في التدخل في شؤون الدول و دعم الانقلابات بل حتى الغزو المباشر للدول كما حدث في غزو بنما سنة 1989 و الإطاحة بحكم "ما نويل نوريفا"، وكما حدث إبان غزو العراق سنة 2003.

² قام الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" بزيارة كوبا في مارس 2016، وهي أول زيارة لرئيس أمريكي منذ أزيد من 8 عقود.

³ (Fuerza Armada Nacional).

⁴ El Banco de la Fanb (Banfanb)

شركات خاصة تتمتع بالاستقلال المالي والوظيفي¹ حيث أصبحت حاضرة في كل دواليب الاقتصاد الوطني.

لكن تردى الأوضاع وضغط الشارع والمعارضة والضغط الدولي، قد يفرض على بعض دوائر القرار في الجيش البحث عن مخرج يجنب البلاد من السقوط في الفوضى ويحفظ لبعض قادة الجيش مكانهم وامتيازاتهم، ومن الممكن أن يلجأ الجيش إلى سيناريو الإطاحة بنظام مادورو. ورغم كون هذا السيناريو ضعيف عمليا إلا أنه غير مستبعد خصوصا وأن بعض قيادات الجيش سبق وأن انقلبت على شافير سنة 2002، لكن انقلابهم فشل حينها لدواعي عديدة لعل أبرزها وجود الزعيم تشافيز ذو الشعبية الكبيرة آنذاك على رأس البلاد، أما اليوم فأنصار الرئيس مادورو في تقلص مستمر وانقلب جزء كبير من الشارع على تيار تشافيز. وقد يكون الجيش ورقة الحسم والملاذ الأخير في حال فشل المخرج السياسي²، لكن الجيش قد يستخدم في حالتين مختلفتين إما للإطاحة بالرئيس أو للمحافظة على الرئيس في الحكم، وكلا الاحتمالين سيدخلان فنزويلا في عنف دموي سيذهب ضحيته الآلاف من المواطنين قبل أن يفرض السلاح كلمته الأخيرة على مستقبل البلاد.

والخلاصة أن فنزويلا بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2015 توجد في مفترق طرق مفتوح على مختلف الاحتمالات، فنتائج الانتخابات التشريعية قد أظهرت باللموس بان أغلبية الشعب الفنزويلي قد أدار ظهره لتيار تشافيز، كما فرضت الانتخابات تعايشا صعبا بين المعارضة ذات الأغلبية في البرلمان ورئيس يقاوم للحفاظ على كرسيه في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية لن تمهله طويلا.

ويظهر أن القوى السياسية في البلاد تبدو واعية بمخاطر دخول البلاد في دوامة العنف المسلح، وبالتالي فإن إعلان التعايش في سلام الذي تم التوافق عليه بين الحكومة والمعارضة يحتاج إلى انخراط قوي لكل القوى الحية في البلاد إن أريد له النجاح، خصوصا وأن فنزويلا في غنى عن أي عنف أو صراع مسلح إضافي فهي البلد الأعلى على مستوى معدلات الجريمة في العالم.

¹ على غرار الشركة العسكرية للنقل "اميترا"، الشركة البترولية والغاز "كامينبيج"، شركة شبكات الاتصالات "امكوفان" وغيرها....
² ويبدو دور الجيش حاضرا في الصراع الدائر، حيث دعا احد زعماء المعارضة "انريكي كابريلس" الجيش أن يقرر "إن كان مع الدستور أو مع الرئيس"، وهم ما دفع وزير الدفاع "فلاديمير بادريينو لوبيز" بالرد قائلا "من الكذب الادعاء بان القوات المسلحة تدعم الحكومة. الحكومة قائمة لأنها نتاج انتخاب شعبي، فالشعب هو من اختار رئيس الجمهورية".

الأهمية الجيو-سياسية للمشاريع العملاقة في أمريكا اللاتينية

د. حمدي أحمد حداد *

شهدت عدة مناطق من العالم إنشاء مشاريع إستراتيجية عملاقة تجاوز تأثيرها منطقتها الجغرافية، فبعضها ربط قارات ببعضها، وبعضها يسر التنقل بين جنبات القارة مختصرا آلاف الكيلومترات من الطرق والشواطئ، في حين ساهم بعضها في إنتاج الكهرباء بتكلفة مادية وبيئية أقل من تكلفة الطاقة الأحفورية.

ودخل العالم في القرن الواحد والعشرين سباق المعابر الإستراتيجية في النقل البحري تجاريا وعسكريا، حيث ستصبح قناة نيكاراغوا منافسا لقناة بنما بتمويل صيني، القوة المستقبلية البديلة للولايات المتحدة، بالإضافة إلى طريق القطب الشمالي التي تعتمزم روسيا إنجازها، وكلاهما سيصبح منافسا حقيقيا لقناة بنما التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد عرفت منطقة أمريكا اللاتينية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين توسعة وإنشاء مشاريع إستراتيجية كبرى، نظرا لرغبة هذه القارة في لعب أدوار مهمة على صعيد النقل وإنتاج الطاقة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الذي تعده هذه البلدان عاملا رئيسيا في التنمية الاجتماعية.

لذا بادرة مجموعة من بلدان القارة إلى الانخراط في مشاريع كبرى ذات بعد إستراتيجي من شأنها أن ترفع من نسب النمو وتزيد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، ومن هذه المشاريع قناة بنما ومنافستها الجديدة قناة نيكاراغوا ومحطة الطاقة النووية التي يتم إنشاؤها في بوليفيا.

حاليا ستصبح منطقة أمريكا الوسطى والكاريبية منطقة إستراتيجية للنقل التجاري البحري من خلال توسعة قناة بنما، وحفر قناة نيكاراغوا، وتطوير ميناء "مارييل" في كوبا، وخاصة في ظل تزايد التبادل التجاري بشكل هائل بين الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين، وأمريكا اللاتينية، لذا فإن استغلال مشاريع البنية التحتية هذه والسيطرة عليها بات أمرا مرغوبا فيه بشدة.

قناة بنما: مركز تاريخي للتجارة البحرية الدولية

تعد قناة بنما التي تم الانتهاء من شقها عام 1914 ممرا مائيا حيويا من الناحية التجارية والعسكرية وتعد هذه القناة من أعظم الإنجازات الهندسية في العالم، حيث يمر خلالها عدد كبير من السفن يصل معدلها اليومي إلى 37 سفينة محملة بحمولات كبيرة تصل إلى 235 مليون طن في السنة، وتقوم السفن التي تبحر عبر القناة بنقل البضائع بين موانئ الولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الشرقي بنظيرتها في الساحل الغربي، كما توجد هناك اليابان وكندا اللتان تستخدمان القناة بشكل مستمر، وعبر من خلالها كميات ضخمة من المعدات العسكرية والحربية بالإضافة إلى الجنود خلال الحرب العالمية الثانية والحربين الكورية والفيتنامية.

وقد سيطرت الولايات المتحدة على القناة والمنطقة المحيطة بها، فقد قامت واشنطن ببناء قناة بنما بتكلفة بلغت 380 مليون دولار أمريكي تقريبا، حيث اشترت أمريكا حقوق قناة بنما من الفرنسيين، إذ كان الفرنسيون من كلفوا أولا بشق هذه القناة، وخضعت منطقة القناة لواشنطن بموجب اتفاقية بين البلدين بدأت من سنة 1978 وانتهت سنة 1999، وهي السنة التي استعادت جمهورية بنما سيادتها على القناة بعد إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لها 85 عاما.

تعتبر قناة بنما مركزا صناعيا وخدماتيا متكاملًا، وبالتالي فهي ليست فقط مجرد ممر مائي يسمح بعبور السفن من نقطة جغرافية إلى أخرى كما يظن البعض، فهذا الممر المائي الذي يربط بين المحيطين الأطلسي والهادي أصبح من أهم معالم جمهورية بنما.

واحتفلت بنما سنة 2014 بالذكرى المائة لتشييد قنواتها ومساهماتها في تقدم العالم عبر تسريع وتسهيل الملاحة الدولية، وتعد هذه القناة في حد ذاتها من أعظم الإنشاءات الهندسية في العالم، لأنها ترتفع عن مستوى البحر بحوالي 26 مترا، مما يستلزم رفع السفن لتدخل القناة من أحد طرفيها ثم إنزالها مرة أخرى عند الطرف الآخر. ويبلغ طول القناة 80 كيلومترا، ويقدر عرضها بـ70 مترا وعمقها بـ20 مترا، وتمر فيها حوالي 14 ألف سفينة سنويا.

وتعتبر هيئة القناة مستقلة مالياً ولديها ممتلكاتها الخاصة التي لها الحق في إدارتها. فهذه الهيئة هي التي تتولى إجراء المفاوضات مع هيئات التمويل الدولية، لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات تطوير القناة، والدولة لا تضمن ولا تصادق على القروض الممنوحة للهيئة، بل للدولة تصنيف ائتماني أقل من ذلك الذي تتمتع به هيئة القناة .

وتحمل قناة بنما طموح وآمال الكثير من مواطني بنما ودول أمريكا اللاتينية، لتكون دافعاً للنمو الاقتصادي ومحركاً للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد موافقة الباناميين على مشروع توسيع القناة بنسبة 76,8% في استفتاء وطني شامل، وهو المشروع الذي انطلق تنفيذه في بداية عام 2009، عقب نجاح هيئة القناة في توقيع عقد الحصول على حزمة مالية بقيمة 2,3 مليار دولار، من كبرى هيئات التمويل في العالم: بنك اليابان للتعاون الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الأمريكي وبنك تنمية الدول اللاتينية ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. ومن المتوقع أن يضاعف قدرة القناة على استيعاب سفن أكثر عدداً وأكبر حجماً، ليضخ أكثر من 8,5 مليارات دولار في خزانة الدولة خلال الـ 11 عاماً الأولى من التشغيل.

وقررت بنما القيام بأعمال توسيع لقناتها، لكن المشروع الذي قدرت كلفته بـ 5.2 مليارات دولار شهد تأخيراً كبيراً. وتهدف هذه الأشغال إلى منح القناة، التي يمر عبرها 5% من التجارة العالمية، قابلية على استقبال سفن شحن جديدة تصل قدرتها إلى نقل 12 ألف حاوية.

وطبقاً لعدة إحصائيات فإن أنشطة النقل التجاري في القناة تمثل حوالي 5% من التجارة العالمية. وتقدم القناة، إلى جانب خدمة المرور الملاحي الأساسية، 10 خدمات بحرية وتجارية وتعليمية وسياحية، من أهمها:

- تزويد السفن بالوقود، وفحص وإصلاح وصيانة السفن، وكذلك التزود بخدمات أخرى مثل التوصيل بنظام إطفاء الحرائق، وتنقية الهواء داخل السفن؛
- تنتج القناة الطاقة الكهربائية اللازمة لأعمال تشغيل المجرى الملاحي من

خلال مولدات ضخمة وتبيع الفائض لشركات توزيع الكهرباء في مدينة بنما، (تعتبر هيئة القناة من أكبر خمس شركات لتوليد الكهرباء في البلاد)؛

- افتتحت سنة 2002 هيئة قناة بنما "قناة معلوماتية جديدة" تمتد لـ 87 كيلومتراً بطول القناة، مما جعل لدى الهيئة الآن كابلات عالية الكثافة ومتاحة للإيجار لشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية والدولية؛

- خدمة نقل البيانات من خلال تأجير كابلات الألياف البصرية عالية السرعة، وتتيح مساحات ومبان لشركات الاتصالات مهياً لت تركيب معدات وهوائيات؛

- خدمات تعليمية وتدريبية مدفوعة الأجر من خلال المركز البحري للتدريب والبحث والتطوير التابع للهيئة، وتتيح فرصة التعلم من خلال محاكاة للعمليات البحرية الحقيقية لأعداد من المشاركين المحليين والدوليين حسب الطلب؛

- خدمة النزهة البحرية في البواخر الفاخرة التي تعمل مع الهيئة بنظام التعاقد، وبالقرب من بحيرة «جاتن» التي تمر فيها قناة بنما (تشكل قناة بنما عاملاً متنامياً للجذب السياحي في أمريكا الوسطى)؛

- تتوفر بالقرب من الميناء الموجود على كل طرف من أطراف القناة خدمات البريد، والبنوك والصرف الآلي، والمقاهي والمطاعم، ومكاتب الإنترنت، ومكاتب السياحة، وعدد من الفنادق؛

كل هذه الخدمات المصاحبة لعملية مرور السفن من قناة بنما تجني من ورائها البلاد مبالغ مالية مهمة بحيث تصل رسوم مرور السفن أحياناً 1,73 مليار دولار (سنة 2011 كمثال)، وتبلغ الإيرادات من الخدمات الأخرى حوالي 0,59 مليار دولار.

وتتعزيز الأهمية الاقتصادية لهذه القناة بوجود منطقة كولون الحرة، ثاني أكبر مركز لإعادة التصدير في العالم بعد هونج كونج، وتقع في نهاية القناة من جانب المحيط الأطلسي، فمثلاً في سنة 2009 تم تفريغ بضائع بقيمة 9,1 مليارات دولار في المنطقة، ثم إعادة التصدير بقيمة 9,7 مليارات دولار بعد إعادة التصنيع، والتصنيف، والتلفيف.

إلا أن احتفالات الذكرى المئوية لهذه القناة اتسمت بالتوجس الكبير من مشروع منافس شمال بنما، ألا وهو مشروع قناة نيكاراغوا الذي لا يتميز بكونه سيؤدي إلى انخفاض مداخيل قناة بنما فقط وإنما أيضا لطبيعة المساهمين الكبار فيه والذي تتصدرهم الصين وروسيا، مما يطرح تحديا استراتيجيا على بنما والولايات المتحدة الأمريكية الحامية للقناة.

مميزات قناة نيكاراغوا الكبرى

قررت نيكاراغوا بدء مشروع حفر قناة تربط الأطلسي بالهادي، على غرار قناة بنما، هذا المشروع يتمثل في حفر قناة ذات مجرى أكبر بكثير من بنما، إذ ستمتد على 278 كلم طولا، وإن كان نصفها سيمر عبر "بحيرة نيكاراغوا" أكبر بحيرة في أمريكا الوسطى، بينما يبلغ العرض 520 مترا، والمهم هو معرفة أن قناة نيكاراغوا ستكون على بعد أقل من 200 كلم شمال بنما.

وكانت شركة "بكين أنتر-أوسيانيك كانال إنفستمنت كو" التي يملكها وانغ جينغ حصلت على امتياز لشق قناة عبر نيكاراغوا لتربط بين البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي من جهة والمحيط الهادي من جهة أخرى وستنافس قناة بنما وسيكون لها تأثير كبير على التجارة الدولية.

ومنحت نيكاراغوا المجموعة الصينية امتيازاً مدته خمسون عاما يمكن تجديده لخمسين سنة أخرى، ويعتبر شق تلك القناة أهم مشروع في البني التحتية منذ عودة الرئيس دانيال أورتيغا إلى السلطة سنة 2007 في نيكاراغوا.

ويعتبر هذا القرار ذو أهمية إستراتيجية قصوى لأن التمويل والتنفيذ سيكون صينيا وبدعم روسي وبعض دول أمريكا اللاتينية، الأمر الذي سيجعل بكين تتحكم في معبر مائي دولي على مشارف الولايات المتحدة الأمريكية. وبدأت نيكاراغوا سنة 2014 في تنفيذ هذا المشروع الطموح الذي راودها كثيرا، حيث بدأت عملية مصادرة الأراضي التي ستمر منها القناة.

ويرى الكثيرون أن القناة ستكون مربحة للغاية من الناحية الاقتصادية، ذلك لأن قناة بنما لم تعد تلبي الاحتياجات البحرية العالمية، إذ تمر منها يوميا 18

سفينة وأقصى حمولة هي 120 ألف طن لأن عمق القناة لا يتجاوز 14 مترا، بينما القناة الجديدة "نيكاراغوا" التي سيكون عمقها 22 مترا ستسمح بإبحار سفن ذات حمولة 250 ألف طن.

وستعمل قناة نيكاراغوا، التي ستربط المحيطين الأطلسي والهادي؛ على تيسير حركة النقل البحري بين القوتين التجاريتين العظميين (الصين والولايات المتحدة الأمريكية)، مما سيسمح بمرور السفن العملاقة ذات الحمولة الضخمة التي تحمل ثمان عشر ألف حاوية بحد أقصى.

الفرص السوسيو-اقتصادية الممكنة لفائدة نيكاراغوا:

- 50 ألف فرصة عمل، و200 ألف فرصة عمل بعد التشغيل؛
- سيساعد هذا المشروع في انتشال البلاد من فقرها، بكونها تعد إحدى أفقر دول أمريكا اللاتينية؛

- الاستحواذ على 5 في المائة من حجم التجارة العالمية التي تتحرك في البحر؛
- فوائد اقتصادية كبرى بحيث ستضاعف إجمالي الناتج القومي؛
- إقامة عدد من المشاريع لخدمة القناة أهمها ميناءان ومطار ومنتجع ومنطقة صناعية لتوليد الكهرباء وغيرها من الشركات.

دور قناة نيكاراغوا في رسم معالم المستقبل الجيو-سياسي والتجاري

وبخصوص الأهمية الإستراتيجية للقناة الجديدة، فبإمكان الصين في حالة إذا ما تعقدت العلاقات بينها مع أمريكا؛ خاصة في ظل حكم الرئيس الجديد دونالد ترامب، أن تتجنب استخدام قناة بنما، ومن خلال شق قناة نيكاراغوا، يمكنها أن تجعلها الشريان الرئيسي للتجارة بين آسيا وشركائها من دول الأطلسي وفي مقدمتها البرازيل القوة الصاعدة ضمن مجموعة "البريكس".

فالصين تهتم بشدة بتطوير البنية التحتية في أمريكا الوسطى، وربما أيضا إحكام السيطرة عليها نظرا لحجم المبادلات التجارية بين الصين وأمريكا اللاتينية

الذي تجاوز 270 مليار دولار (لذا من المهم بالنسبة للصين أن يكون لديها روابط مميزة مع اقتصادات أمريكا اللاتينية)، ولرغبتها في أن تضمن لنفسها الاستفادة من مصادر طبيعية إستراتيجية ضرورية من أجل معدلات إنتاجها المرتفعة (ولاسيما النفط الفنزويلي، والحديد البرازيلي، والكربون الوارد من غابات الإكوادور، و"الليثيوم" البوليفي). لذلك قد تتخلى الصين عن فكرة إدارة ميناء "مارييل" الجديد في كوبا؛ إذ أنها ستمول إنشاء قناة نيكارجوا بين المحيطين.

وفيما يخص المصادر الطبيعية التي تحتاج الصين إليها، فإنها تهتم بشدة بزيادة واردات البترول من فنزويلا إلى مليون برميل يوميا بحلول عام 2016 وقد تعد قناة نيكاراغوا حلا بديلا مميذا من الناحية الاقتصادية مقارنة بقناة بنما، نظرا لأن السفن العملاقة ستستطيع عبور القناة الجديدة بحمولة تصل إلى ثلاثمائة وثلاثين ألف طن - هذه السفن التي لن تمر عبر قناة بنما حتى بعد توسعتها- مما سيسمح بمرور من ناقلتي بترول إلى ثلاث يوميا، علما أنه يعبر حاليا قناة بنما ناقلة بترول واحدة فقط كل 4 أيام، وربما تمر عبر نيكاراغوا بتكلفة بسيطة للغاية.

وتبدو الصين عازمة على القضاء على الامتياز التجاري الذي تتمتع به بنما فيما يتعلق بالروابط عبر المحيطات، ساعية لاحتكار جزء من النقل البحري غير العالمي الذي يقدر في منطقة الكاريبي بحوالي 10% من إجمالي النقل البحري العالمي، وذلك من خلال قناة نيكاراغوا، وستصبح إدارة هذه المشروعات (البنية التحتية) إستراتيجية مع احتمالية حدوث توازنات جيو-سياسية عديدة وجديدة في العالم.

وهو نفس الأمر بالنسبة للبرازيل باعتبارها قوة عالمية صاعدة وقوة اقتصادية كبرى في هذه المنطقة لأن مثل هذا المشروع سوف يسهل من تدفق السلع من وإلى الصين، الأمر الذي سيسمح بتوسيع تبادلاتها التجارية ونفوذها السياسي.

كما أن روسيا أيضا تولى اهتماما كبيرا بالبنية التحتية في أمريكا الوسطى لأسباب جيو-سياسية أكثر منها اقتصادية، وقد ظهر جليا اهتمامها بحفر قناة نيكاراغوا، فروسيا ستتكفل بتوفير الأمن لحفرها من خلال تقديم دعم عسكري،

على حد تعبير الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وبشقها ستتمكن روسيا من تعزيز مواقعها الإستراتيجية في هذه المنطقة، كما سيتمكنها نقل أسطولها البحري سريعا من المحيط الأطلسي إلى الهادي، وهو ما يدخل في منظور سياسة تشكيل عالم متعدد الأقطاب الذي يبدو أن روسيا والصين مهتمتان به، كما أن احتمالية المرور عبر قناة نيكاراغوا ستكون لها أهمية قصوى نظرا لمدى قرب القناة من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما قد يكون مجديا لمعادلة التوازن لتعزيز التواجد العسكري للنااتو على حدود روسيا مع أوروبا مما يسبب بعض القلق لواشنطن فيما يخص أمنها، خاصة وأن الهيمنة الأمريكية على مسارات تجارية بحرية تقليدية مهمة يمكن أن تكون مثار جدل أمام قوة البنية التحتية في أمريكا الوسطى والكاريببي، وهو ما سيؤدي إلى إعادة ترتيب التوازنات الجيو-سياسية وتبوؤ من سيحظى بالهيمنة على تلك البنية التحتية لمكانة اقتصادية وسياسية كبرى على مستوى العالم.

مشروع الطاقة النووية في بوليفيا

أعلن الرئيس البوليفي إيفو موراليس في خطوة مفاجئة عن عزم بلاده بناء أول مفاعل نووي. وقال بأن تطوير التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية بات إحدى الأولويات الإستراتيجية للبلاد، كما أعلن بأن إيران وفرنسا والأرجنتين تطوعت للمساعدة في تطوير المشروع، مضيفا بأنه لا يمكن أن تظل بوليفيا مستبعدة من تطوير تلك التكنولوجيا التي تمتلكها البشرية جمعاء.

كما قررت بوليفيا إنشاء مفوضية رفيعة المستوى للطاقة، وتشكيل لجنة على مستوى عال للطاقة مع أفضل علماء الفيزياء والرياضيات في بوليفيا، ويتوقع أن يستغرق هذا المشروع 10 سنوات حتى يخرج بنتائج ملموسة.

ورغم ما يمتلكه منطقة أمريكا من خامات النفط والذي تقدره شركات نفطية بـ12 بالمائة من إجمالي المخزون العالمي للنفط، فإن دولا في المنطقة مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين تمتلك محطات للطاقة النووية من أجل الاستهلاك الداخلي،

كما تمتلك الشيلي مفاعلات نووية تجريبية على نطاق ضيق يفترض أن تتطور بالتوازي مع المشروع البوليفي.

كما أشار الرئيس البوليفي إلى أن مشروعاً مشتركاً مع إيران لبناء محطة نووية في بوليفيا تجري دراسته، مؤكداً أن هذا المشروع لا يحمل أي أهداف عسكرية ولا يخفي أي طموح لامتلاك سلاح ذري، وأن أحد المواضيع التي تتم مناقشتها مع إيران هي إنشاء محطة نووية لأهداف تتعلق بإنتاج الطاقة، وأنه لا يمكن ربط هذا المشروع بالقنبلة الذرية، كما أعلن أن إيران عرضت إقامة مشروع مشترك مع بوليفيا لإنتاج بطاريات الليثيوم وإنتاج الكهرباء النووية.

ويرجع هذا المشروع لكون أرض بوليفيا تحتزن مادة اليورانيوم، وهي من المواد الأولية الأساسية لإنتاج الكهرباء النووية التي من الممكن تصديرها إلى الدول المجاورة.

وأعلن الرئيس البوليفي ايفو موراليس الذي تربطه علاقات متوترة بواشنطن ألا أحد يمكنه أن يمنعه من التفاوض مع أي بلد مشيراً إلى وجود مشروع مشترك مع طهران لبناء محطة نووية في بوليفيا بهدف إنتاج الكهرباء.

وذلك رداً على تحذير وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس لدول أمريكا اللاتينية التي تجري مفاوضات مع إيران في الموضوع النووي، حيث كانت إيران قد طورت علاقاتها مع العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وخصوصاً فنزويلا وبوليفيا والبرازيل ونيكاراغوا التي أخذت مسافة من مساعي الولايات المتحدة لعزل إيران.

وكان غيتس قد صرح أن البلدان التي هي بصدد التفاوض مع إيران في هذا المجال يجب أن تكون متيقظة جداً وحذرة جداً في علاقاتها مع الإيرانيين بشأن دوافع هؤلاء وما ينوون فعلاً القيام به.

وكانت العلاقات بين بوليفيا وإيران شهدت تطوراً ملحوظاً بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما عام 2007، كما طورت إيران علاقاتها مع عدد من دول أميركا اللاتينية خصوصاً فنزويلا وبوليفيا والبرازيل ونيكاراغوا، وهي دول نأت بنفسها عن المساعي الأمريكية لعزل إيران .

التنافس بين واشنطن وبكين في أمريكا اللاتينية

إن المشاريع العملاقة التي أطلقتها أمريكا اللاتينية لن تقف آثارها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية عند حدود المنطقة فقط، بل سيكون له تأثير كبير على الوضع العام في القارة الأمريكية وفي المجال الحيوي لواشنطن حيث وجد هذه الأخيرة نفسها في تنافس مع الصين وروسيا وإيران.

وبالنظر إلى مستجدات السياسة العالمية فإنه يتبدى أن نفوذ الصين المتزايد قد أصبح أكثر وضوحاً حول أمريكا اللاتينية، فهي منطقة تعتبر بمثابة الفناء الخلفي والظهير الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أصبحت المحطة الجديدة في التوسع العالمي للأجندة الصينية.

فالسياسة الصينية تجاه أمريكا اللاتينية واقعية إلى حد كبير، حيث تقدم الصين نموذجاً تنموياً جديداً أكثر جاذبية لبلدان المنطقة، كما تتزايد الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الصين ودول أمريكا اللاتينية من قطاعات التعليم إلى السياحة والطيران إضافة إلى استغلال الموارد الطبيعية. وارتفع حجم التجارة بين الجانبين خلال العقدين الأخيرين بشكل كبير، حيث صعدت الصين لتصبح ثاني أكبر شريك تجاري لأمريكا اللاتينية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن حيث الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر الصين ثالث أكبر مستثمر في أمريكا اللاتينية وراء هولندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدمت بكين قروضاً ضخمة للعديد من دول المنطقة على مدى الأعوام العشرة الماضية تقدر بنحو 75 مليار دولار.

وتنظر واشنطن لهذا التواجد الصيني في المنطقة على أنه عائق في مواجهة الرغبة الأمريكية في الهيمنة على الشؤون العالمية وشؤون أمريكا اللاتينية بشكل خاص، وتعتبر واشنطن هذا الانخراط الصيني المتزايد بمثابة تقليل لنفوذها وبمثابة حصار وتطويق اقتصادي صيني لمصالح واشنطن الإستراتيجية بالمنطقة.

لكن مع إعلان الولايات المتحدة خططها لاستعادة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا، فإن ذلك من شأنه أن يساهم في تحسين مكانة وصورة واشنطن بهذه المنطقة،

وبالنسبة لبكين فإن هذا التحول في سياسة واشنطن قد يعني تحولاً في المشهد السياسي في أمريكا اللاتينية بما قد يهدد جهودها لتعزيز نفوذها في الفناء الخلفي لواشنطن.

للتعمق في الموضوع يمكن الإطلاع على المراجع التالية:

- محمود صافي محمود: "البحث عن عالم متعدد الأقطاب: إستراتيجية الصعود الصيني وفرص بكين الكبرى في أمريكا اللاتينية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، الأحد 26/أبريل/2015 ؛
- "الولايات المتحدة والقوى الصاعدة" مركز الجزيرة للدراسات، الاثنين، 22 يونيو 2009 ؛
- حنان أبو سكين: "بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى"، المركز العربي للبحوث والدراسات، الثلاثاء 10/يونيو/2014 ؛
- تكتل "سيلاك" يكرس تحول أمريكا اللاتينية إلى قوة إقليمية ودولية بارزة"، ألف بوست 2014/01/30 ؛
- فلاح خلف الربيعي: التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية"، الحوار المتمدن- العدد: 2310 - 2008 / 6 / 12 ؛
- فوزية خدا كرم: "التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، مجلة العلوم السياسية <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25561>
- أمريكا اللاتينية تنشئ تكتلا تجاريا http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_4081000/4081897.stm
- إيران تمدّ نفوذها إلى أمريكا اللاتينية عبر قناة "نيكاراغوا" إيران تمدّ نفوذها إلى أمريكا اللاتينية عبر قناة "نيكاراغوا" محمد عبد الفتاح، جريدة إرم نيوز الإلكترونية -2016-10-09 ؛ التجمع العربي اللاتيني ليس موجهاً ضد أحد"، الموقع الرسمي لمؤتمر القمة الثانية للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية ؛
- وزارة التجارة: العلاقات التجارية بين الصين وأمريكا اللاتينية تشهد تطورا شاملا"، CCTV.com 18-11-2016
- قناة نيكاراغوا: «تهديد» للأمن القومي الأميركي، 06/01/2014، <http://siyese.net>

الأداء الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2016

أحمد بنصالح الصالحي *

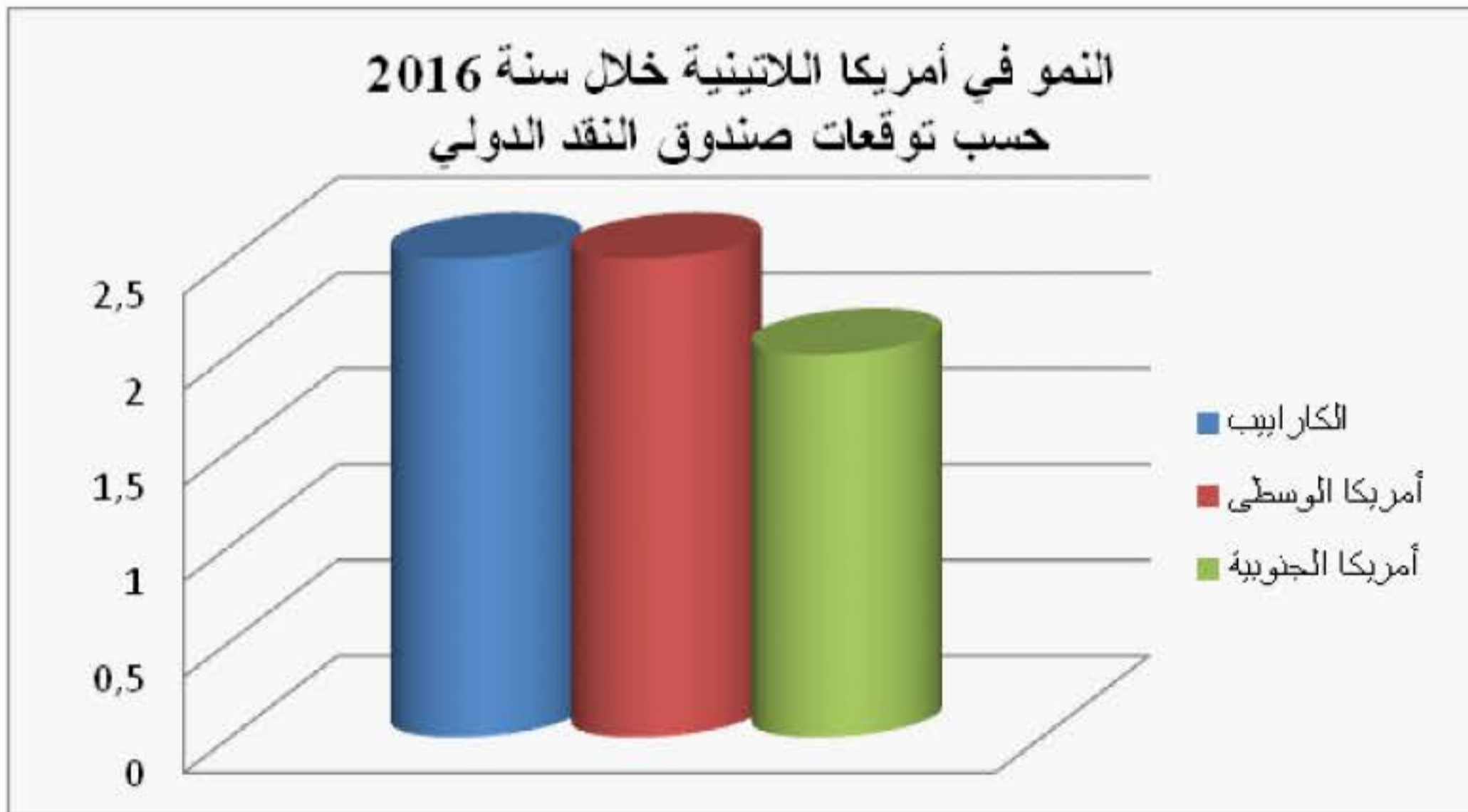
اختلفت لغة التقارير الدولية المتعلقة بأداء اقتصاديات أمريكا اللاتينية لسنة 2016 المنتهية للتو عن لغة السنوات السابقة. فبعدما كانت هذه التقارير تشيد باقتصاديات هذه الشبه قارة، خاصة إبان عشرية (2003-2013) حيث عرفت نموا وازدهارا، نجد بأن هذه التقارير نفسها تغير لغتها، وذلك منذ الثلاث السنوات الأخيرة، لتشير اليوم، خلافا لما كانت عليه الأمور في السابق إلى أن اقتصاديات أمريكا اللاتينية باتت تعرف، يوما بعد يوم، انكماشاً وركوداً وكساداً وتضخماً وما جاور ذلك من المعضلات الاقتصادية.

أكد أن فترة ازدهار أمريكا اللاتينية انعكست على معدلات النمو بها، حيث عرف متوسط النمو بالمنطقة إبان هذه الفترة نسبة 5.4% إلا أنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة، سجلت اقتصاديات المنطقة معدلات نمو جد متواضعة تراوحت بين 2% و2.5% من الناتج الداخلي الإجمالي و ما زالت تعرف منحا تنازليا بحسب التوقعات، حيث عرفت انخفاضا للسنة الثالث على التوالي في حين أن مؤشرات سنة 2016 تشير بدورها إلى معدلات سيئة تنتظر أمريكا اللاتينية بحسب التوقعات. فالعديد من المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية أجمعت على أن القارة الأمريكية اللاتينية لم تشهد خلال السنة المنتهية نسبة نمو مهمة، ومنها أساسا صندوق النقد الولي والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية الأمية الخاصة بأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكارييب وبنك أمريكا اللاتينية للتنمية، وتفاوتت معدلات ونسب نمو أمريكا اللاتينية، وفقا لذات المؤسسات الاقتصادية، بين نسب متوسطة في أحسن الحالات ومعدلات ضعيفة في أسوء الحالات، وذلك انطلاقا من تشخيصها واعتمادا على تقييمها واستنادا إلى خبرائها.

المؤسسات المشار إليها أعلاه اعتبرت، في تقاريرها السنوية ونشراتها الدورية، أن معدلات ونسب النمو بأمريكا اللاتينية خلال سنة 2016 تباينت من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. مثلما اختلفت باختلاف أداء وتحديات اقتصاديات أمريكا اللاتينية خلال نفس السنة وعلاقة هذه الاقتصاديات بنظيرتها الإقليمية والدولية وطبيعة الإجراءات الاقتصادية التحفيزية والإصلاحات التي قامت بها هذه الاقتصاديات لخدمة تنافسيتها والرفع من أدائها.

نمو متواضع بأمريكا الوسطى و ضعيف بأمريكا الجنوبية

فبالنسبة لصندوق النقد الدولي "فإن نسبة النمو لسنة 2016 بأمريكا اللاتينية، قد تكون سجلت على الأرجح نسبة 2.5% بالنسبة لمنطقة أمريكا الوسطى وبحر الكارييب و 2% بالنسبة لمنطقة أمريكا الجنوبية. وبالجهد المقابلة، أشارت المؤسسة النقدية الدولية أن أمريكا اللاتينية شهدت طيلة سنة 2016 انكماشاً في ناتجها الوطني الإجمالي بما يناهز 0.4% وذلك راجع أساساً إلى الظرفية الاقتصادية بكل من الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا¹.



¹ تقرير صندوق النقد الدولي "التوقعات الاقتصادية للأمريكتين" الصادر شهر أبريل سنة 2016.

مؤسسة البنك الدولي بدورها توقعت نفس النسب المئوية بحيث أورد البنك بنشرته الدورية شهر أكتوبر 2016، بأن تكون منطقة أمريكا الوسطى وبحر الكارييب شهدت نسبة نمو متواضعة نسبياً بما معدله 2.5 مئوية بينما توقعت أن تكون منطقة أمريكا الجنوبية عرفت نسبة ضعيفة معدلها 2 مئوية غير أن المؤسسة البنكية الدولية تحدثت عن نسبة نمو ضعيفة جداً بنحو 0.8 مئوية كنتاج وطني إجمالي للمنطقة خلال سنة 2016 المنتهية مؤخراً¹.

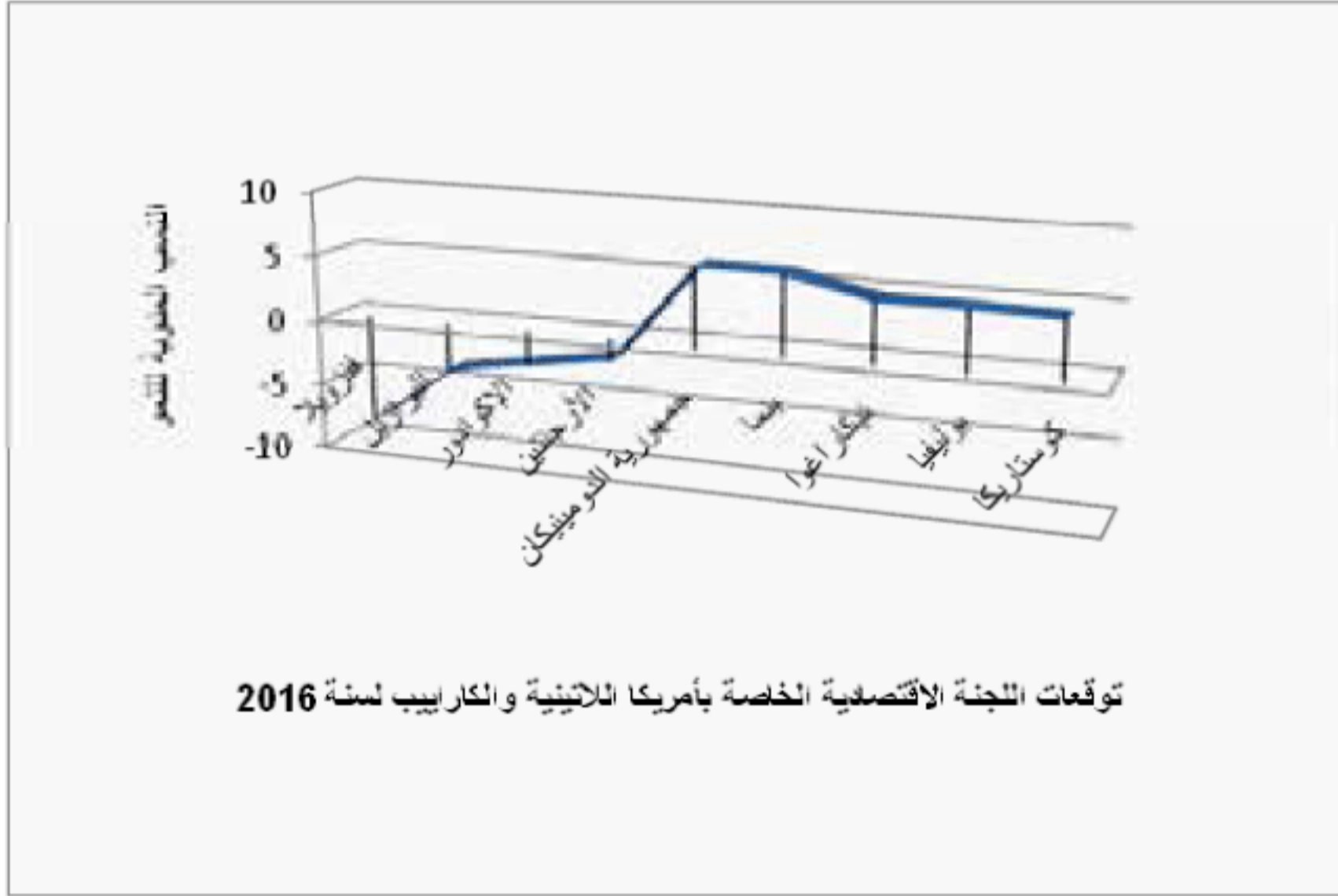
أما فيما يخص بنك أمريكا اللاتينية للتنمية، فنسبة النمو بالمنطقة قد تكون عرفت نسبياً وببطء انتعاشاً متواضعاً للغاية، إلا أنه استناداً لتوقعات ذات البنك، فإن أمريكا اللاتينية سوف تضطر إلى الانتظار لغاية سنة 2020 لتقترب معدلات النمو بها إلى متوسط مستويات سنوات الثمانينات، إلا أن هذه المعدلات سوف تعرف نمواً ببلوغ سنة 2020 وذلك بنسبة نمو سنوية متوسطة معدلها قدره 1.7%².

اللجنة الاقتصادية الخاصة بأمريكا اللاتينية وبحر الكارييب، التابعة للأمم المتحدة، أوردت بأن اقتصاديات أمريكا قد تكون عرفت انكماشاً بنسب متفاوتة، حيث يتوقع أن تكون فنزويلا عرفت انكماشاً معدله 8%- والبرازيل -3.5% والإكوادور -2.5% والأرجنتين -1.5% بينما أكبر نسبة نمو ستشهدتها جمهورية الدومينيكان بنسبة 6.0% تم بنما 5.9% تم نيكاراغوا وبوليفيا 4.5% وكوستاريكا بما معدله 4.3%³.

¹ نشرة البنك الدولي "نظرة عامة عن اقتصاد أمريكا اللاتينية وبحر الكارييب" الصادرة شهر أكتوبر سنة 2016.

² النشرة الإخبارية لبنك أمريكا اللاتينية للتنمية الصادرة بتاريخ 10 من أبريل سنة 2016.

³ بيان اللجنة الاقتصادية الأمامية الخاصة بأمريكا اللاتينية وبحر الكارييب الصادر شهر أكتوبر سنة 2016.



تأثيرات انتعاش الولايات المتحدة الأمريكية وتباطؤ الصين

الوكالة الدولية للتصنيف "فيتش"، اعتبرت بأن أمريكا اللاتينية عرفت خلال سنة 2016 فترة كساد، بسبب ركود التجارة العالمية وتباطؤ اقتصاد الصين الشعبية وتراجع أسعار المواد الخام وتراجع مستويات الاستثمار الداخلي بالشبه القارة اللاتينية. خفضت الوكالة من توقعاتها لنسبة نمو المنطقة، وأشارت إلى أنها ستعرف انكماشاً بنسبة 1.2% من ناتجها الوطني الإجمالي لسنة 2016 ونموا ضعيفا معدله 1.8% سنة 2017.¹

البنك الأمريكي "ويلز فارغو" رابع أكبر بنك بالولايات المتحدة الأمريكية خفض بدوره توقعاته الاقتصادية العالمية للسنة المنتهية من 3.5% إلى 3.3%، وأرجع توقعه إلى تراجع النمو بأمريكا الجنوبية بسبب الانخفاضات الحادة في أسعار المنتجات الأمريكية الجنوبية، خاصة أسعار النفط وركود اقتصاد البرازيل والتراجع الحاد في أسعار السلع بها مما سيأثر بشكل مباشر على معدلات النمو في أمريكا الجنوبية.²

أما فنزويلا، فقد شهدت حسب "ويلز فارغو" خلال سنة 2016 كساداً بسبب اعتماد اقتصاد فنزويلا أساساً على العائدات النفطية، مما سيدفعها سنة 2017 إلى اتخاذ إجراءات تقشفية لوقف تفاقم عجز ميزانيتها وماليتها العمومية. المؤسسة البنكية بررت تأثر اقتصاد العالم بتأثر اقتصاد أمريكا اللاتينية بكون الأخير يسهم

¹ النشرة الدورية لسنة 2016 لوكالة التصنيف الدولية "فيتش" المعنونة "رادار المخاطر".

² النشرة الاقتصادية السنوية لبنك "ويلز فارغو" الصادرة شهر فبراير 2016.

باقتصاد العالم بنحو 10% فيما معناه أن أي تقدم أو تراجع بنسبة 1% في نمو إجمالي الناتج الداخلي للقارة الأمريكية اللاتينية، فإن الأمر سيدفع بارتفاع أو تراجع بنسبة 10 نقاط بإجمالي الناتج المحلي للعالم.

الأسباب السلبية لتراجع نسب ومعدلات نمو اقتصاديات أمريكا اللاتينية خلال سنة 2016 المنتهية، أساسا بأمريكا الجنوبية، تتفاوتت بين أسباب داخلية وخارجية. فبالنسبة للأسباب الداخلية كانت بامتياز تعود إلى تراجع الطلب في الأسواق الدولية على المنتجات والمواد الأولية الأمريكية اللاتينية إلى جانب تدهور أسعار صادرات أمريكا اللاتينية الأساسية. أما الأسباب الخارجية، فلم تكن إلا استمرار حالة عدم اليقين بأداء اقتصاديات العالم بأسره وكساد التجارة العالمية وتباطؤ اقتصاد الصين الشعبية والتقلبات المالية الدولية.

وللسياسات العمومية كذلك علاقة مباشرة بهذا الوضع الاقتصادي، فوفقا لتقرير بنك أمريكا اللاتينية للتنمية لسنة 2015 أشار بابلو سانغينيتي مدير الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية لدى نفس البنك إلى أن "الواقع يُظهر عدم فاعلية بعض مبادرات أمريكا اللاتينية وافتقارها لسياسات عمومية حيث فشلت بسبب كيفية تنفيذ السياسات العمومية وغياب الكفاءات المطلوبة"¹.

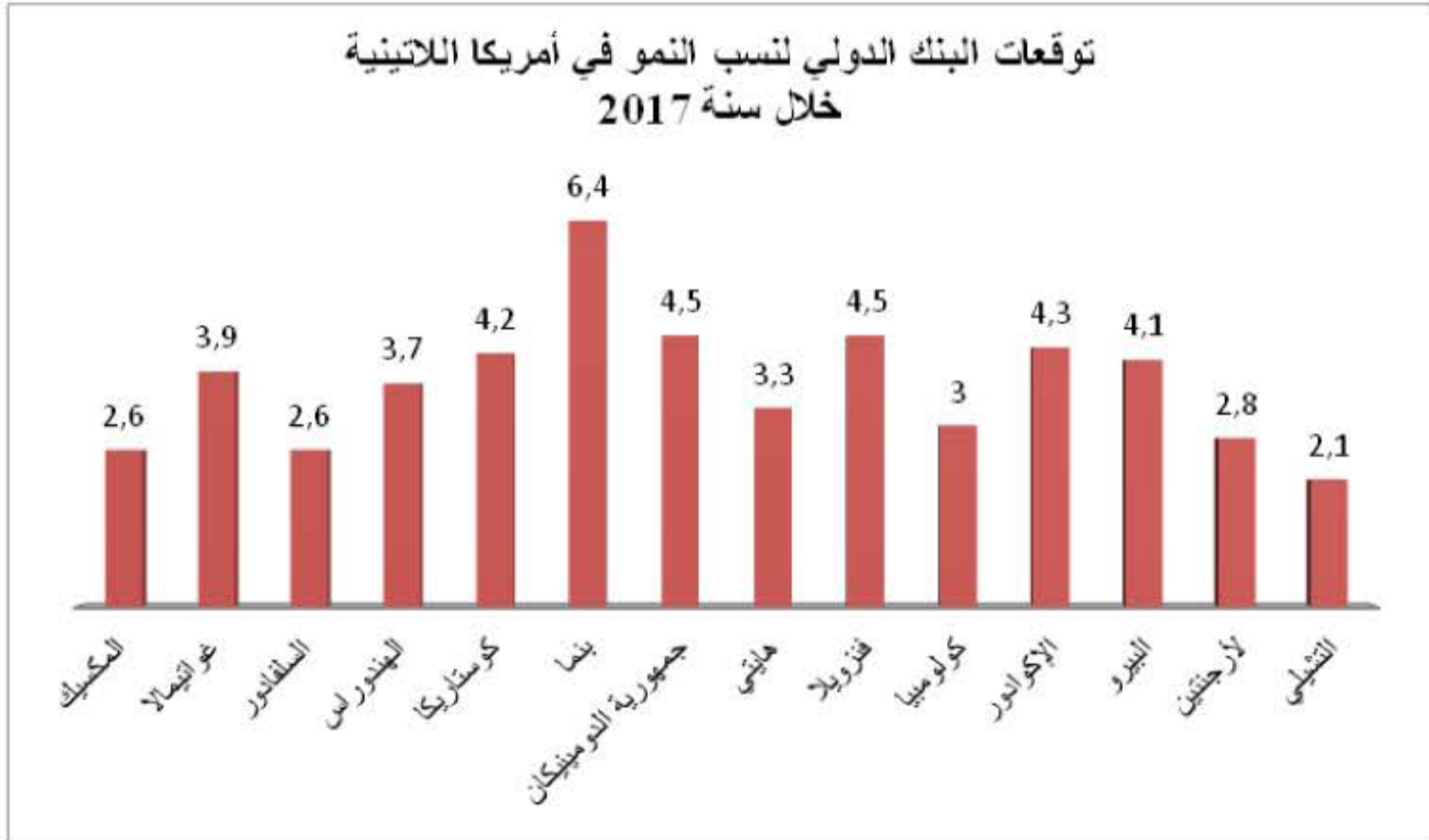
ويرجع النمو المتواضع بأمريكا الوسطى ومنطقة الكارييب أساسا إلى انتعاش الطلب الخارجي على موادها الأولية وارتفاع تحويلات مواطنيها بالخارج -خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية- وارتفاع مستويات الاستهلاك الداخلي بها، بينما النمو الضعيف بأمريكا الجنوبية يعود إلى تراجع معدلات مبادلاتها التجارية وتراجع الطلبات الصينية وتباطؤ الطلب الداخلي وانخفاض كبير في الاستثمار وذلك وفقا للجنة الاقتصادية الأمية الخاصة بأمريكا اللاتينية وبحر الكارييب.

توقعات مستقبلية مطمئنة ومتفائلة

إلا أنه خلافا لتوقعات سنة 2016 الضعيفة والمتواضعة لنسب النمو بأمريكا اللاتينية خلال سنة 2016 يرتقب أن تشهد أمريكا اللاتينية خلال سنة 2017 القادمة، معدلات نمو متوسطة نسبيا، بحيث يتوقع بالرغم من انكماش نسبة

¹ تقرير بنك أمريكا اللاتينية للتنمية "فاعلية الدولة. كفاءات تهيئة و تنفيذ السياسات العمومية" الصادر شهر أكتوبر 2015.

النمو بأمريكا اللاتينية للسنة الثانية، أن تعرف المنطقة تقريبا بأكملها نموا مطمئنا وانتعاشا للاقتصاد بما معدله 1.5%¹.



صندوق النقد الدولي يتوقع استمرار اقتصاد المكسيك بالنمو خلال سنة 2017 القادمة وذلك بوثيرة وصفت في تقريرها المشار إليه بالنسبة "المتوسطة" بتحقيقها لنسبة 2.6% متجاوزة بذلك نسبة 2.4% المسجلة سنة 2016 وذلك بسبب ارتباط اقتصاد المكسيك باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية " بنسبة كبيرة فضلا عن انتعاشة "الطلب الخاص الداخلي وقيام المكسيك بإصلاحات اقتصادية هيكلية. أما بالنسبة للأمد البعيد، بحلول سنة 2021، فيتوقع صندوق النقد الدولي نمو اقتصاد المكسيك بما معدله 3.5%².

¹ تقرير صندوق النقد الدولي "الأفاق الاقتصادية العالمية"، الصادر شهر أكتوبر 2016.

² تقرير صندوق النقد الدولي "التوقعات الاقتصادية للأمريكتين" الصادر شهر أبريل 2016.

أما فيما يهم أمريكا الجنوبية، فيتوقع عدم نمو البرازيل سنة 2017 بعدما عرفت للسنة الثانية على التوالي (2015 و 2016) انكماشاً في حدود 3.8٪ لنتائجها الداخلي الإجمالي، إلا أنه ينتظر في الأمد المتوسط و ببلوغ سنة 2021 عودة النمو من جديد ليستقر في حدود 2.٪. وبالنسبة للأرجنتين فيتوقع أن تعرف نمواً سنة 2017 بنسبة 2.8٪ بفضل التدابير المتخذة لتقويم اختلالاتها الاقتصادية، بعدما عرفت انكماشها سنة 2016 استقر في حدود 1.٪. أما التشيلي فيرتقب أن يشهد اقتصادها نمواً بنسبة 2.1٪ بحسب عائدات صادراتها النحاسية وأثمنتها بالأسواق الدولية. وستجلب كولومبيا سنة 2017 3.٪ والإكوادور 4.3٪، والبيرو 4.1٪.

وخلافاً لصندوق النقد الدولي فإن اللجنة الاقتصادية الأمية الخاصة بأمريكا اللاتينية وبحر الكارييب تتوقع برسم سنة 2017 تحسناً متواضعاً في الدينامية الاقتصادية الأمريكية اللاتينية بمتوسط نمو قدره 1.5٪ حيث يرتقب أن يشهد الاقتصاد العالمي انفراجاً وتعافياً أحسن مما كانت عليه الأمور سنوات 2015 و 2016، ذلك أن أسعار المواد الخام ستعرف تحسناً. أما بالنسبة لمنطقة أمريكا الوسطى فتتوقع نسبة نمو قدرها 4.0٪ سنة 2017 بينما منطقة بحر الكارييب فيرتقب أن تعرف نمواً بنسبة محدودة معدلها 1.4٪ السنة القادمة.

أصحاب التوقعات المتفائلة بإمكانية استعادة أمريكا اللاتينية نسبياً لتوازناتها الاقتصادية على الأمد القصير-المتوسط، نسبت توقعاتها إلى اعتبارات اقتصادية صرفة، تقوم على أساس تعافي اقتصاديات دول العالم تدريجياً بعدما عانت من عشرية أزمة اقتصادية ابتدأت سنة 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية وامتدت تداعياتها إلى باقي الدول.

وبالجهة المقابلة، هناك طرح آخر يرجع إمكانية تعافي الاقتصادات الأمريكية اللاتينية إلى أسباب سياسية بحتة، ويستند في طرحه على صعود تيارات اليمين-الوسط على حساب تيارات اليسار-الوسط بالعديد من الجمهوريات اللاتينية، وتستشهد على ذلك بتراجع تأثير ونفوذ تجمع "التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا" ذو الخلفيات الاندماجية السياسية، وذلك على حساب تقدم تجمع "تحالف الباسفيك" ذو الخلفيات الاندماجية الاقتصادية.

وتشهد أمريكا اللاتينية رابع انعطاف في دورتها السياسية بعدما مرت المنطقة بالمرحلة الانتقالية ما بين 1990-1978، ومرحلة التوافق المعروفة باسم "توافق واشنطن" بين 1990-2002، ثم طفرة المواد الأساسية الأولية ابتداء من 2002-2015، وصولاً إلى منعطف اليسار الذي شمل فنزويلا (1999) والتشيلي (2000) والبرازيل (2003) وبوليفيا (2005) والأوروغواي (2004) والإكوادور (2006) ونيكاراغوا (2007).

إن استعادة يمين-الوسط لزاماً الأمور بأمريكا اللاتينية على حساب اليسار تزكيها عدة مؤشرات. ففي الباراغواي تم إسقاط الرئيس فرناندو لونغو (يسار) بضغوط شعبية سنة، وبالبرازيل تمت إقالة دييلا روسيف (يسار) من طرف مجلس الشيوخ وأخذ منصبها ميشيل تامر (يمين-وسط)، كما خسر نيكولاس مادورو تشريعات فنزويلا لسنة 2015 وفقد سيطرته على البرلمان وقد يتم إبعاده عن السلطة بضغط من المعارضة.

وبالأرجنتين خسر اليسار الانتخابات الرئاسية 2015 أمام موريسيو ماكري (يمين-وسط)، ولم يفز في بوليفيا إيفو موراليس في استفتاء إعادة ترشحه سنة 2020. وفاز برئاسة البيرو سنة 2016 بيدرو كوكزينسكي (يمين-وسط). ومن المنتظر خلال سنتي 2017 و2019 تنظيم انتخابات رئاسية في كل من التشيلي والإكوادور والأوروغواي في إطار ظرفية داخلية تعرف تراجعاً لليسر. تؤكد مختلف هذه المؤشرات على أنه بعد عشرية يسارية بامتياز تسير أمريكا اللاتينية باتجاه التغيير والتوجه نحو يمين-الوسط وهو ما سينعكس بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي لدول المنطقة.

توصيات بالقيام بإصلاحات هيكلية

وبهدف استعادة نمو وتسريع وثيرته مستقبلا في أمريكا اللاتينية، أوصت المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية، بالعديد من الإجراءات والإصلاحات والتدابير، منها اعتماد سياسات تدعم الاستثمار للتخفيف من تأثيرات أداء اقتصادياتها بالأمد المتوسط والبعيد والقيام بإصلاحات مالية شمولية ومستدامة للنفقات العمومية، فضلا عن ضمان الملاءة المالية للقطاعات العامة.

بالإضافة إلى التحكم في الإنفاق العام وتكثيف الاستثمارات العمومية بالبنيات التحتية والتحكم بنسب المديونية وتشجيع الصادرات وتقوية الاندماجات الإقليمية والانتقال إلى نموذج اقتصادي جديد و متقدم.

كما أوصت اللجنة الاقتصادية بضرورة تعبئة الموارد المالية للتمويلات التنموية مثلما أوصت بتغيير المنظومة الضريبية بأمريكا اللاتينية قصد الرفع من مداخيلها وتعزيز ضريبة الدخل سواء على الأفراد أو الشركات ومكافحة التهرب الضريبي لأنه قد بلغ سنة 2015 6.7 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بقيمة تقدر بـ 350 مليار دولار¹.

وبهذه الإصلاحات سيتم على الأمد القصير-المتوسط تحقيق الانشغالات الاجتماعية والاقتصادية و بالأمد المتوسط-البعيد إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للألفية الواردة بأجندة 2030 بحسب توصيات البنك الدولي². إنها بالنهاية إصلاحات ومعادلة صعبة، عدا أنها ممكنة بتكلفة اجتماعية عالية، حيث ستتم بالتأكيد على حساب مكتسبات القطاعات الاجتماعية الأكثر هشاشة، فقد حسنت بالكاد أوضاعها نسبيا بفضل طفرة المواد الخام خلال السنوات الماضية، واليوم مطالبة من جديد بتحمل تبعات سياسات عمومية ستكون قاسية عليها، خاصة على قدرتها الشرائية والاستهلاكية، في البلدان التي تشهد الركود والكساد.

وسيتم تصريف هذه الإصلاحات الحتمية إما بطريقة إرادية أو سيتم تنزيلها بإملاءات إكراهية من المؤسسات الاقتصادية الدولية.

¹ دراسة "الحالة الاقتصادية بأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريب لسنة 2016" الصادرة عن اللجنة الاقتصادية الأومية الخاصة بأمريكا اللاتينية وبحر الكاريب.

² تقرير "دورة السلع: الأوهام والمعضلات" الصادرة عن لجنة البنك الدولي عن اللجنة الاقتصادية الأومية الخاصة بأمريكا اللاتينية وبحر الكاريب شهر أبريل 2016.

مراجع أساسية:

<https://www.imf.org>

<https://openknowledge.worldbank.org>

<http://www.bancomundial.org>

<https://publications.iadb.org>

<http://www.cepal.org>

<http://lta.reuters.com>

<http://www.scioteca.caf.com>

<http://focoeconomico.org/>

كروندولوجيا مختارة للأهم الأحداث السياسية في أمريكا اللاتينية

يناير

المكسيك تسليم بارون المخدرات "التشابو" للولايات المتحدة الأمريكية
الكوميدي جيمي موراليس يبلغ رئاسة غواتيمالا
انهيار أسعار النفط يدخل فنزويلا في حالة طوارئ اقتصادية
الأرجنتين تدعو بريطانيا للعودة الى طاولة المفاوضات حول جزر فوكلاند

فبراير

المحكمة العليا في فنزويلا تمنح نيكولاس مادورو سلطة "الطوارئ الاقتصادية"
باراك اوباما يعلن عن مساعدة بقيمة 450 مليون دولار لعملية السلام في
كولومبيا
الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند يقوم بزيارة إلى أمريكا الجنوبية
رئيس بوليفيا ايفو موراليس يخسر استفتاء تمديد حكمه

مارس

اتفاق تاريخي لإنهاء الخلاف بين الأرجنتين والصناديق الاستثمارية
أمريكا ترفع السرية عن السجلات العسكرية «للحرب القذرة» في الأرجنتين
وترفع العقوبات السياحية والمصرفية عن كوبا
البرازيل تواجه الركود الاقتصادي الأسوأ منذ أكثر من عشرين سنة
أوباما يصل إلى كوبا في أول زيارة لرئيس أمريكي منذ سنة 1928

أبريل

اشتباكات بفنزويلا بين مؤيدين ومعارضين للحكومة على خلفية قانون العفو عن
السجناء السياسيين
المحكمة العليا في فنزويلا تقلص سلطات البرلمان
الشارع يطالب برحيل الرئيس الأرجنتيني ماوريسيو ماكري على خلفية "أوراق
بنما"
مجلس النواب البرازيلي يوافق على بدء إجراءات عزل الرئيسة ديلما روسيف

ماي

المحكمة العليا البرازيلية تعزل رئيس مجلس النواب في البلاد
جمع مليوني توقيع لإقالة مادورو من رئاسة فنزويلا
الأرجنتين ترشح وزيرة الخارجية لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة
إدانة خمسة عشر عسكرياً سابقاً في الأرجنتين لتورطهم في قضية «كوندور»

يونيو

الأرجنتين تقدم طلب رسمياً للانضمام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
رئيس فنزويلا نيكولاس مادورو يدعو إلى التعبئة ضد منظمة الدول الأمريكية
الأرجنتين تنضم كعضو ملاحظ إلى تحالف المحيط الهادي
بيدرو بابلو كوزينسكي يفوز بالانتخابات الرئاسية في البيرو

يوليو

آلاف الفنزويليين يجتاحون الحدود مع كولومبيا بحثاً عن الطعام
كوبا تُقر خطة تقشف قاسية
المحكمة العليا في السلفادور تقضي بعدم دستورية قانون العفو
روسيا تبني أكبر مركز نووي في أمريكا اللاتينية

غشت

وقف إطلاق النار في كولومبيا يدخل حيز التنفيذ بعد نصف قرن من الصراع
البرازيل تنظم أولمبياد 2016 بريو دي جانيرو
دونالد ترامب المرشح الجمهوري لرئاسيات الولايات المتحدة الأمريكية يزور
المكسيك
مجلس الشيوخ البرازيلي يعزل الرئيسة ديلما روسيف من الرئاسة

شتنبر

أنصار رئيسة البرازيل المعزولة ديما روسيف يتظاهرون ضد الرئيس ميشيل تامر
 انعقاد قمة حركة عدم الانحياز في جزيرة مارغريتا الفنزويلية
 إقالة رئيس برلمان البرازيل لنفيه أملاك حسابات مصرفية بالخارج
 القضاء البرازيلي يحيل الرئيس الأسبق لولا إلى المحاكمة بتهم فساد

أكتوبر

الناخبون في كولومبيا يصوتون ضد اتفاق السلام مع حركة فارك
 اليسار البرازيلي يخسر الدورة الأولى للانتخابات البلدية
 المعارضة اليمينية تفوز بالانتخابات البلدية في الشيلي
 منح جائزة نوبل للسلام لرئيس كولومبيا خوان مانويل سانتوس

نونبر

الحكومة الكولومبية تتوصل لاتفاق سلام جديد مع "القوات المسلحة الثورية"
 الفارك
 الحزب الحاكم في نيكاراغوا يحقق فوزا ساحقا في الانتخابات العامة
 تعليق عضوية فنزويلا في الميركوسور
 الصين والشيلي ترفعان مستوى علاقتهما إلى شراكة إستراتيجية شاملة

دجنبر

رجل الأعمال جوفينيل مويز يفوز برئاسة هايتي
 وفاة قائد الثورة الكوبية فيديل كاسترو عن عمر 90 عاما
 تعليق مهمة رئيس مجلس الشيوخ البرازيل بتهمة الفساد
 مسيرات و مظاهرات بالبرازيل لدعم الحملة على الفساد

الاستحقاقات الانتخابية في دول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2017

الدولة	انتخابات رئاسية	انتخابات تشريعية	انتخابات جهوية أو محلية
 الإكوادور	19 فبراير		
 المكسيك			4 يونيو
 الأرجنتين		غشت و أكتوبر	
 الشيلي	19 نونبر الدور الأول 17 دجنبر الدور الثاني	19 نونبر	
 الهندوراس		26 نونبر	
 فنزويلا			نهاية السنة

مرصد أمريكا اللاتينية
marsadamericalatina.com



يمكن الإطلاع على تقارير السنوات الماضية على موقع

مرصد أمريكا اللاتينية
marsadamericalatina.com

